

مجلس الأمن



Distr.: General
16 April 2004
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن هايتي

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ١٥٢٩ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وبخاصة الفقرتين ٣ و ٤ منه، ومع مراعاة الفقرة ١٠. وفي الفقرة ٢ من ذلك القرار أذن المجلس بالنشر الفوري لقوة مؤقتة متعددة الجنسيات لفترة لا تتعدي ثلاثة أشهر. وأعلن المجلس أيضاً استعداده أن ينشئ قوة متابعة من الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار دعماً لاستمرار عملية سياسية سلمية ودستورية والحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة في هايتي. وطلب المجلس أيضاً أن أقدم، بالتشاور مع منظمة الدول الأمريكية، توصيات بشأن حجم تلك القوة وهيكلها وولاليتها، بما في ذلك دور الشرطة الدولية ووسائل التنسيق مع البعثة الخاصة لمنظمة الدول الأمريكية، وأن أضع كذلك برنامج عمل للأمم المتحدة لمساعدة العملية السياسية الدستورية ودعم المساعدة الإنسانية والاقتصادية وتعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بسيادة القانون في هايتي. وعلاوة على ذلك، دعا المجلس المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، والجماعة الكاريبية، إلى العمل مع شعب هايتي في إطار جهد طويل الأجل لإعادة بناء المؤسسات الديمقراطية والمساعدة في وضع استراتيجية للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وملكافحة الفقر.

٢ - ولقد أوفدت، لكي أعد التوصيات ذات الصلة بهذه المسألة، بعثة تقييم متعددة التخصصات إلى هايتي، برئاسة حسين مديلي وتعمل تحت إشراف مستشاري الخاص، جون ريجنالد دوما، لجمع المعلومات الضرورية ميدانياً. وبدأت البعثة أعمالها في بور - أو - برانس في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤، وكانت مؤلفة من ممثلين عن العديد من إدارات الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة وصandlerها وبرامجهما. ووصل مستشاري الخاص في ١٥ آذار/مارس. وعقدت اجتماعات مع الرئيس المؤقت بجمهورية هايتي، بونييفاس ألكسندر، رئيس وزراء الحكومة الانتقالية، وجيرار لاتورنتو، وغيرهما من أعضاء الحكومة الانتقالية،

والمدير العام للشرطة الوطنية الهايتية وغيرهم من الجهات المعنية ذات الصلة في هايتي، ومن بينهم عناصر فاعلة من المجتمع المدني وجماعات سياسية، فضلاً عن فريق الأمم المتحدة القطري، والبعثة الخاصة لمنظمة الدول الأمريكية، والقوة المؤقتة المتعددة الجنسيات، والمجتمع الدبلوماسي بمعناه الأوسع. وعلاوة على ذلك، تشاور مستشاري الخاص مع منظمة الدول الأمريكية ومع الجماعة الكاريبيّة وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة في نيويورك وواشنطن، العاصمة، وكينغستون، جامايكا. كما حضر اجتماع مؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبيّة الذي عُقد بين الدورتين في ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس.

٣ - وقد تأثر نطاق أعمال بعثة التقييم بعاملين رئيسين. فأولاً، تولت الحكومة الانتقالية مقاليد الحكم بعد أسبوع واحد فقط من وصول البعثة، مما حدَّ من إمكانية التفاعل المنظم والعميق مع سلطات هايتي التي كان اهتمامها منصباً على الاحتياجات الفورية. ثانياً، لم تتح ظروف الأمان سوى القيام بزيارات محدودة لمناطق خارج العاصمة (كاب هيسين، وليه كايه، وغونيف).

٤ - وإنني، إذ أقدم التقييم والتوصيات الواردتين أدناه، أضع نصب عيني الدور الدولي السابق في هايتي. ففي شباط/فبراير ١٩٩٣، نُشرت البعثة المدنية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي. وأذن مجلس الأمن في قراره ٩٤٠ (١٩٩٤) بنشر قوة متعددة الجنسيات قوامها ٢٠٠٠ فرد لتسهيل العودة الفورية لسلطات هايتي الشرعية، والحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة في البلد، وتعزيز سيادة القانون. وأُوفدت بعثات أخرى من الأمم المتحدة إلى هايتي في الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠١ في أعقاب القوة المتعددة الجنسيات. وعلاوة على ذلك، قام المجتمع الدولي بتبعة موارد هامة للتخفيف من صعوبة الحالة الإنسانية وللإسهام في تنمية هايتي.

٥ - وقد حدث عدد من التطورات الإيجابية خلال تلك الفترة، كان من بينها إعادة قدر ما من الديمقراطية، مع أول تسليم سلمي للسلطة بين رئيسين منتخبين انتخاباً ديمقراطياً؛ وغير مجتمع مدني متعدد الأوجه؛ وتزايد دوره في إشاعة ثقافة سياسية مستندة إلى القيم الديمقراطية. إلا أنه كانت هناك نكسات أيضاً. فبسبب استمرار الأزمة السياسية وما صاحبها من انعدام الاستقرار، لم تترسخ قط إصلاحات جدية. ولم يحدث توسيع للدعائم نظام ديمقراطي حقيقي؛ كما أن المؤسسات الفعالة والقادمة بذاها على جميع المستويات، وبخاصة في مجال الأمن العام وسيادة القانون، لم تتوطد أركانها وكانت عاجزة عن تقديم الخدمات العامة، مما كان بمثابة ثغرة سعت المنظمات غير الحكومية إلى سدها خارج الإطار المؤسسي؛ كذلك كان التقدم في إكساب الشرطة الوطنية الهايتية المهارات المهنية اللازمة

بطئاً ومتداوياً؛ كما زاد الاتجار بالمخدرات؛ واستمر انتهاكات حقوق الإنسان واستمر الفساد؛ ولم يتحقق نمو اقتصادي حقيقي. وأدى عدم إحراز تقدم عرور الوقت وانعدام المساءلة إلى تجدد التهديدات بفرض جراءات ووقف قدر كبير من المساعدة الدولية.

٦ - ومع أن بعض هذه التطورات كانت ترجع بدرجة لا يستهان بها إلى انعدام الإرادة السياسية من جانب قيادة هايتي، فقد كانت هناك أيضاً أوجه قصور في النهج الذي اتبعه المجتمع الدولي. فقد كان هناك تقصير من المجتمع الدولي، طيلة مسار برامج المساعدة، في إقامة الشراكات الضرورية والقابلة للاستدامة مع مجتمع هايتي على جميع المستويات. ولم يُشرك شعب هايتي إشراكاً كافياً في وضع السياسات التي يمكن أن يمضي بها البلد قدماً، مما أدى إلى زيادة الإحساس بالاستبعاد. ولم تحقق المعونة المالية الثمار المرجوة منها إلى الحد المتوقع لأنها كانت سيئة التوجيه أحياناً ولم تأخذ في الاعتبار أوجه القصور في طاقة الاستيعاب المحلية.

٧ - وقد أخذت تلك التجارب السابقة في الاعتبار عند إعداد هذا التقرير وعند صياغة توصياتي التي أطلعت بعثة التقييم المتعددة التخصصات سلطات هايتي عليها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى تحقيق التوازن السليم بين ملكية هايتي لعملية الإصلاح من ناحية، والمساءلة عن النتائج من الناحية الأخرى. وأفضل سبيل لخدمة هايتي هو تقديم دعم يقتضي من المجتمع الدولي. وسيكون بذلك جهد دولي طويل الأمد ومستدام مصاحب لجهود هايتي على جميع المستويات أمراً أساسياً لتحقيق السلام الاجتماعي الدائم، والمصالحة الوطنية، وإقامة مؤسسات ديمقراطية قادرة على أن تدوم، وتحقيق التنمية على المدى الطويل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل، عند قيامه بذلك، مشاركة قادة هايتي مشاركة كاملة في تصميم هذه المساعدة وتوليهم المسؤولية عن تنفيذها.

ثانياً - الوضع السياسي

٨ - ادعى الرئيس أرستيد وحزبه "فاني لفالاس" (*Fanmi Lavalas*) أنهما فازا في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في سنة ٢٠٠٠ وكان عدد المصوتين فيها أكثر بالكاد من ١٠ في المائة. وقد طعنت المعارضة، كما طعن أعضاء المجتمع الدولي، في النتائج وأقروا الحكومة بالتلاعب فيها. وبعد ذلك انهار الحوار بين الحكومة والمعارضة. و تعرضت المعارضة لقمع متزايد من القطاعات الميسنة من الشرطة الوطنية الهaitية ومن جماعات مسلحة بشكل غير نظامي مؤيدة للحكومة. وبخلول أواخر سنة ٢٠٠٣، دعت حركة معارضة متحدة حديثاً، تضم الأحزاب السياسية والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني فضلاً عن القطاع الخاص، إلى استقالة الرئيس. وقد عرضت الجماعة الكاريبيّة أن تتوسط، وقدّمت في

٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ خطة عمل مسبقة، أعقبتها في شباط/فبراير بخطبة تفيذ وضعتها مجموعة الدول الست، التي تضم جزر البهاما كممثلة للجماعة الكاريبية، وكندا، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، ومنظمة الدول الأمريكية، والولايات المتحدة. وقد وافق الرئيس أرستيد على كلتيهما. وقد دعت خطة العمل المسبقة إلى إجراء إصلاحات كبيرة، من بينها تشكيل مجلس وزراء جديد، مع السماح للرئيس أرستيد بأن يُكمل منتهته. إلا أن المعارضة رفضت أن تساند الخطة. واتخذت بعد ذلك مبادرات دبلوماسية عديدة، تصدرها الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية، للتغلب على المأزق السياسي والخليولة دون زيادة تعمق الأزمة السياسية.

٩ - وفي أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٤ اندلع صراع مسلح في مدينة غونيف، وفي الأيام التالية امتد القتال إلى مدن أخرى. وسيطر المتمردون تدريجياً على قطاع كبير من الجزء الشمالي من البلد. وهددت المعارضة المسلحة، رغم الجهود الدبلوماسية، بأن تسيطر على العاصمة هايتي. وفي وقت مبكر من يوم ٢٩ شباط/فبراير ترك السيد أرستيد البلد. وقام رئيس الوزراء، إيفون نبتون، بتلاوة رسالة استقالته. وفي غضون ساعات أدى بونيفاس الكسندر، رئيس المحكمة العليا، اليمين كرئيس مؤقت، وفقاً لقواعد الخلافة التي ينص عليها الدستور. وفي مساء يوم ٢٩ شباط/فبراير، قدم الممثل الدائم هايتي لدى الأمم المتحدة طلباً من الرئيس المؤقت للحصول على المساعدة، تضمن الإذن لقوات الأمم المتحدة بدخول هايتي. وعملاً بذلك الطلب، اتخذ المجلس القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤) وبدأت القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات في التوجه إلى هايتي، على النحو الذي أذن به ذلك القرار.

١٠ - واتخذت خطوات، بالتشاور مع الرئيس المؤقت آنذاك، لتشكيل حكومة انتقالية. وفي ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، سُمي "مجلس ثالثي" مكون من مثل واحد عن كل من حزب "فاني لافالاس"، وحزب "Plate-Forme Democratique"، والمجتمع الدولي. وفي ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ اختارت هذه الجماعة سبع شخصيات بارزة (معروفة باسم مجلس الحكماء)، على أساس أن تقوم، بدورها، باختيار رئيس الوزراء. وقد ضم المجلس ممثلين عن قطاعات المجتمع هايتي الرئيسية، وهي: منظمات حقوق الإنسان، والكتائس الكاثوليكية والأنجликانية، والأوساط الأكادémية، والقطاع الخاص، والحزبان السياسيان "فاني لافالاس" و "التلاقي الديمقراطي" (Convergence Democratique) وفي ٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ اختار مجلس الحكماء جيرار لاتورتو رئيساً للوزراء. وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ شكل رئيس الوزراء، بالتشاور مع مجلس الحكماء، حكومة انتقالية مكونة من ١٣ عضواً، (تضم ثلاثة نساء) أختبروا جميعاً على أساس الكفاءة المهنية لا على أساس الائتماء الحزبي. ومنذ ذلك الحين ركّزت الحكومة الانتقالية اهتمامها على تنظيم

أعمالها، وأجرت اتصالات مع المجتمع المدني في محاولة لبناء قاعدة دعم لها. إلا أنها من المتوقع أن تكون تحت ضغط لاستيعاب مختلف مصالح الجماعات السياسية غير الممثلة تمثيلاً مباشراً فيها. وقد طعن بعض مؤيدي حزب "فاني لافالاس" وطعن آخرون في شرعية الحكومة الانتقالية.

١١ - وعلاوة على ذلك، ظل الدور المستمر لمجلس الحكماء وظللت علاقته مستقبلاً بالحكومة الانتقالية غير واضحين حتى وقت قريب. وعندما كانت بعثة التقييم المتعددة التخصصات في هايتي، جرت مناقشات لتوسيع مجلس الحكماء وتحويله إلى مجلس للدولة (*Conseil d'Etat*). ولعدم وجود برلمان عامل، اعتبر أعضاء مجلس الحكماء أنفسهم مكلفوون بمهمة توفير الضوابط والتوازنات، مع تقديم المشورة للحكومة الانتقالية.

١٢ - وهدف بناء توافق آراء سياسي واسع للعمل مع الحكومة الانتقالية، وقع في ٤ نيسان/أبريل رئيس الوزراء باسم الحكومة الانتقالية، وأعضاء مجلس الحكماء، وممثلون عن الفئات السياسية، باستثناء حزب "فاني لافالاس"، وقد كان استثناء ملحوظاً، ومنظمات المجتمع المدني، على اتفاق سياسي أطلق عليه اسم "توافق الآراء بشأن المرحلة الانتقالية السياسية" (الاتفاق). واتفق الموقعون على أن يتلقوا شهرياً بدعوة من الحكومة لتقديم التقدم المحرز في تطبيق أحكامه. وقد استذكر حزب "فاني لافالاس" ذلك الاتفاق.

١٣ - وتواصل الموقعون إلى تفاهم عام على المرحلة الانتقالية السياسية، التي من شأنها أن تشهد إجراء انتخابات بلدية وبرلمانية ورئاسية في عام ٢٠٠٥ وتنتهي بتنصيب رئيس منتخب حديثاً. وفي هذا السياق وافق أعضاء الحكومة الانتقالية والمجلس الانتخابي ومجلس الحكماء وغيرهم على عدم الحصول دون إجراء الانتخابات المقبلة. وإلى حين افتتاح أعمال الدورة الأولى للبرلمان المقبل، سيقوم مجلس الحكماء بإسداء المشورة إلى الحكومة الانتقالية بما في ذلك من خلال التشاور بشأن المسائل الهامة كالميراثية، والاتفاقيات والمراسيم، وبتوجيهه انتبه الرئيس المؤقت إلى المسائل التي تستوجب تدخلاً على مستوى رفيع. وسيزيد عدد أعضائه بعد إجراء مزيد من المشاورات. ييد أن مشورة مجلس الحكماء لن تكون ملزمة للحكومة الانتقالية. ونص الاتفاق أيضاً على إجراءات ملء الشواغر المحتملة في الفرع التنفيذي.

١٤ - وحدد الاتفاق أيضاً التدابير التي يتعين اتخاذها خلال الفترة الانتقالية في مجالات الأمن، والتنمية، ومكافحة الإفلات من العقاب والفساد، وتحقيق اللامركزية، والانتخابات، والإصلاح القضائي، وإطلاقمبادرة لعقد مؤتمر وطني، وإبرام عقد اجتماعي جديد، وتعزيز مؤسسات الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وإعادة إدماج العناصر المسلحة

السابقة، وإكساب الشرطة الوطنية المهارات المهنية الازمة. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق على إنشاء عدد من اللجان لمعالجة قضايا من قبيل الاتهامات الأخيرة لحقوق الإنسان والمخالفات المالية والمسائل المتصلة بالقوات العسكرية السابقة. وشدد الاتفاق على ضرورة توفير المساعدة لضحايا الحكومة السابقة. ونص أيضاً على أن يُحرى الموقعون مناقشات مع الأمم المتحدة بشأن مركز القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات ومتابعة عملية حفظ السلام.

١٥ - وسيكون أيضاً بسط سلطة الدولة خارج بور - أو - برانس اختباراً كبيراً للحكومة الانتقالية. إذ يفتقر العديد من المجتمعات المحلية إلى هيئات حكم محلية وتسقط عليها جماعات مسلحة غير نظامية. وقد حل محل بعض الهيئات المحلية عُمداً أو زعماء نصبو أنفسهم أو عينهم التمردون. ومع أن الفرع التنفيذي المركزي هو الذي له سلطة تعيين المندوبين الإقليميين (وهم المقابل لـ "المحافظين") فإن عزم الحكومة الانتقالية على تعيين اللجان البلدية الإقليمية المؤقتة سيتطلب توافقاً مستمراً في الآراء على المستوى المحلي طوال الفترة الانتقالية.

١٦ - وسيكون السعي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية المحددة في الاتفاق أمراً أساسياً لتجاوز الأزمة الحالية وتحسين الحكم في هايتي وإحراز تقدم على طريق تحقيق التنمية المستدامة. كما سيتطلب بذلك جهوداً طويلة الأجل على المستوى الشعبي بهدف تمكين الشعب الهaitiano وتعزيز الملكية المحلية وإشاعة ثقافة الحوار والتسوية. وينطوي تمكين الهaitianos أيضاً على ضرورة اتخاذ مزيد من القرارات وتحصيص مزيد من الموارد على المستوى المحلي. وفي هذا السياق حدد الاتفاق تطبيق عملية اللامركزية تطبيقاً حقيقاً كإحدى الأولويات في المرحلة الانتقالية السياسية. والمجتمع الدولي على أبهة الاستعداد لمساعدة السلطات المحلية على جميع الصُّعد في هذه الجهود، لا سيما فيما يتعلق بإقامة حوار وطني وتنمية المؤسسات.

العملية الانتخابية

١٧ - ظلت العمليات الانتخابية طوال السنوات العشر الماضية عرضة للتعطيل أو للتشكيك في نتائجها. ولا يعمل البرلمان حالياً. وانتهت ولاية الجمعية الوطنية في كانون الثاني/يناير ٤، ٢٠٠٠، وقد مجلس الشيوخ أكثر من نصف أعضائه، بسبب انتهاء مدة عضويتهم، مما يحول دون اكتمال النصاب القانوني. وانتهت كذلك ولاية الهيئات المحلية في كانون الثاني/يناير ٤، ٢٠٠٠. وفي ما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، ينص الدستور على إجراء تصويت في غضون تسعين يوماً من شغور منصب الرئيس، وقد شغر في ٢٩ شباط/فبراير. بيد أن هناك إجماعاً على استحالة إجراء هذه الانتخابات في حدود الإطار الزمني المنصوص عليه.

١٨ - وبالنظر إلى أن الجدل الدائر حول الانتخابات الأخيرة أدى دوراً كبيراً في نشوب الأزمة السياسية في السنوات القليلة الماضية، فإن إجراء انتخابات حرة ونزيهة على جميع الصُّعد سيكون عنصراً رئيسياً في العملية السياسية والدستورية في هايتي. فقد دعا مختلف المخاورين إلى فترة انتقالية تمتد بين تسعه أشهر وأربعة وعشرين شهراً. وفي حين فضل الحزبان السياسيان ”فاني لافالاس“ و ”الللاقي الديمقراطي“ إجراء انتخابات عامة بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، رأى أفراد المجتمع المدني والمجتمع الدولي أن الإعداد للانتخابات وإرساء أساس عملية ديمقراطية مستدامة في هايتي يتطلبان مزيداً من الوقت. واتفق لاحقاً معظم الهaitiens المعنيين، باستثناء حزب ”فاني لافالاس“، على إجراء الانتخابات البلدية والبرلمانية والرئاسية قبل نهاية عام ٢٠٠٥ بحيث يُؤدي الرئيس المنتخب اليمين الدستورية في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

١٩ - ورغم الجهود التي بُذلت طوال التسعينات، لا يوجد لدى هايتي حتى الآن مجلس انتخابي دائم أو مؤقت. لذا ينبغي، كخطوة أولى، تيسير تشكيل مجلس انتخابي مؤقت تعددي. ووفقاً للاتفاق، يُعين أعضاء المجلس التسعة على متوال اتفاق عام ٢٠٠٢ السابق الذي تم التوصل إليه بعدم من منظمة الدول الأمريكية والذي نص على تعين أعضائه من قبل المجتمع المدني والأحزاب السياسية والحكومة. وبحلول ١٣ نisan/أبريل ٢٠٠٤ سيكون جميع أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت قد تم تعينهم، ومن بينهم مثل عن حزب فاني لافالاس. وسيضع هذا المجلس، فور تشكيله، جدول زمنياً للانتخابات. ومن اللازم أن يراعي هذا الإطار الزمني لا الاحتياجات اللوجستية والتشفافية فقط، بل أيضاً الاعتبارات الأمنية والسياسية. غالباً ما سيطر على الحياة السياسية في هايتي إجراء انتخابات رئاسية يغلب عليها إلى حد بعيد الطابع الشخصي، توجّح الخطاب الملهب للمشاعر وتلهي السكان عن التحديات المحلية. وفي ذلك السياق، فإن تنظيم انتخابات بلدية وبرلمانية قبل إجراء الانتخابات الرئاسية يمكن أن يكون خطوة هامة على طريق الابتعاد عن الماضي ومن شأنه أن يعزز الحكم المحلي وملكية العمليات الديمقراطية على المستوى المحلي.

٢٠ - وريثما توضع الأطر الزمنية للانتخابات، يمكن للمجتمع الدولي أن يواصل المساعدة في إقامة بنية تحتية مستدامة للانتخابات توافق فيها مقومات البقاء والاستمرار. ويمكن أن تشمل البرامج تقديم الدعم التقني للأحزاب السياسية في تنظيم حملات مستندة إلى قضايا، ووضع جداول أعمال موجهة إلى تنفيذ سياسات؛ وتدريب أعضاء الأحزاب على التفاوض البناء وحل الخلافات؛ ودعم المرأة كناخبة ومرشحة؛ وزيادة تطوير وتوسيع سجل مدنى وقاعدة بيانات تسجيل الناخبين. ورأى الرئيس المؤقت ورئيس وزراء الحكومة الانتقالية وغيرهما من المشاركين في بعض التقييم المتعدد التخصصات أن المجتمع الدولي ينبغي أن

يشرف على الانتخابات، بدلاً من أن يراقبها، وذلك لكافلة شرعية النتائج. وسيجري مزيد من التقييم لتحديد طرائق قيام المجتمع الدولي بدوره في هذا المجال.

ثالثا - الحالة الأمنية

٢١ - تدهورت الحالة الأمنية في هايتي تدريجياً وأوضحت ذلك نهاية عام ٢٠٠٣، بحيث بلغ هذا التدهور ذروته بمحدث تمرد عسكري وحدوث شبه الهياكل في الجهاز الأمني كله في شباط/فبراير ٤ ٢٠٠٣. ييد أن مشاكل كثيرة من المشاكل الأمنية في هايتي ذات طابع بنوي. فقد أصدر الرئيس أرسنيل في أعقاب عودته إلى السلطة، بعد الإطاحة به في انقلاب عسكري في عام ١٩٩١، مرسوماً في عام ١٩٩٥ يقضي بحل القوات المسلحة الهايتية. ولم يعقب هذا القرار تعديل للدستور ينص على حل الجيش. وعلاوة على ذلك، جرى تسريع الأفراد العسكريين السابقين دون اتخاذ الاحتياطات الواجبة للحصول منهم على أسلحتهم ووضع برامج لإعادة إدماجهم أو لتعويضهم، بما في ذلك بواسطة صرف معاشات تقاعدية لهم. وقد ولد ذلك استياء شديداً بين الأفراد العسكريين السابقين وغيرهم بذور الاضطرابات المدنية مستقبلاً. وطبقاً لما يدعوه إليه اتفاق ٤ نيسان/أبريل، ستقوم لجنة بالنظر في قضية المعاشات التقاعدية للأفراد العسكريين السابقين تمهدًا لتقديم توصياتها إلى الحكومة المزمع انتخابها بشأن استصواب إعادة تنظيم القوات العسكرية.

٢٢ - وبمرور الوقت، تقوضت الحالة الأمنية في هايتي بسبب تسييس الشرطة الوطنية الهايتية وتفككها، وتزامن ذلك مع ظهور جماعات مسلحة تُعرف باسم "chimères" اعتمد عليها الرئيس السابق اعتماداً متزايداً ليقى في السلطة. وكانت هذه الجماعات تتلقى، في مقابل الدعم المقدم منها، مساعدة مالية وأطلقت يدها في ترويع الخصوم السياسيين فضلاً عن شرائح من السكان المحليين، وفي ممارسة الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. ونجا كثيرون من الهايتين، في ظل هذه الحالة، إلى التسلح لحماية أنفسهم ذاتياً، وساهمت شركات الأمن الخاصة غير المنظمة في انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار بها على نطاق البلد، وهو ما يمثل ظاهرة غير مسبوقة. وتجدر الإشارة إلى أن الدستور يمنح كل مواطن الحق في الدفاع عن نفسه ضمن حدود مكان إقامته ولكن دون أن يحمل أسلحة غير مرخص بها.

٢٣ - وفي أعقاب اندلاع الصراع المسلح في مدينة غونيف في أوائل شباط/فبراير ٤ ٢٠٠٤، الذي امتد إلى مدن أخرى في الأيام اللاحقة، سيطر المتمردون تدريجياً على معظم الجزء الشمالي من البلد. وعاد أيضاً بعض الأفراد العسكريين السابقين إلى هايتي وسيطروا على مدن في الهضبة الوسطى. كما انضمت إلى المتمردين جماعات مسلحة أخرى، من قبيل

جماعات المجتمعات المحلية، والجماعات شبه العسكرية والمليشيات، وعصابات الشوارع المسلحة، والهاربين من السجون. وقد رحّب السكان المحليون وكبار السياسيين بأفراد بعض تلك الجماعات على اعتبار أنهم "محرون". والجماعات المسلحة التابعة للمجتمعات المحلية وكذلك العصابات بجزءٍ إلى حد كبير موجودة أساساً في المدن الفقيرة وتشكل أكبر تهديد للأمن. وعلاوة على ذلك، بلأت جماعات كثيرة منها أيضاً إلى أعمال السرقة وغيرها من الأنشطة الإجرامية لكي تغول نفسها. وقد كرس غياب سيادة القانون مناخ الإفلات من العقاب، فضلاً عن أن الجرائم الأخرى كالخطف والسرقة والاغتصاب آخذة في التزايد. وبالإضافة إلى ذلك، يستهدف الآن الترويع ذو الدوافع السياسية أنصار حزب "فاني لفالاس" أساساً.

٢٤ - وعلاوة على ذلك، أصبحت هايتي مكاناً مهماً للشحن العابر للكوكايين بسبب انعدام إنفاذ القانون، وقابلية الحدود للاختراق، وفساد بعض أجهزة إنفاذ القانون وفساد الرعاة السياسيين لتلك الأجهزة. وقد أدى ذلك لا إلى زيادة العنف والجريمة فحسب، بل أيضاً إلى زيادة استهلاك المخدرات، حيث إن الوسطاء المحليين أحذى يتزايد دفع أتعابهم عيناً، مما كان يحفزهم على إعادة بيع المخدرات في السوق المحلية. وسيلزم التصدي لهذه المشكلة تصديقاً أقوى من جانب المجتمع الدولي وقيادة هايتي وأجهزة إنفاذ القانون، على الصعيدين المحلي والإقليمي على السواء.

٢٥ - ولدى انتشار القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات في ٢٩ شباط/فبراير، كانت السلطات الهايتية تسيطر على المنطقة الخجولة بيور - أو - برانس فقط. وقد نشرت فعلاً هذه القوة، التي تشارك فيها شيلي وفرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، أكثر من ٣٠٠٠ جندي. ومقر هذه القوة العاصمة حيث تنتشر أغلبية جنودها. وأصبح للقوة وجود منذ منتصف آذار/مارس في مدن غونيف وكاب هيسين وفور ليبرتيه الواقعة في شمال البلد. وتسيير القوة أحياناً دوريات جوية وأرضية في مناطق أخرى. ولا يتبع عدد جنود القوة حراسة أعداد كبيرة من الواقع الثابتة. وانضمت الشرطة الوطنية الهايتية إلى القوة في بعض دورياتها.

٢٦ - ورغم عودة الهدوء إلى الحالة الأمنية بعد انتشار القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات، حدّت الموارد المحدودة الموجودة لدى تلك القوة إلى جانب الطبيعة الجغرافية لمنطقة العمليات، فضلاً عن أنشطة نزع السلاح المحدودة، من قدرتها على مواجهة جوانب انعدام الأمن. ولا تزال الحالة الميدانية معقدة؛ وفي بعض المناطق تواجد القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات والشرطة الوطنية الهايتية جنباً إلى جنب مع التمردين. ولا تزال الجماعات المسلحة تسيطر على بعض المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، توجد طائفة متنوعة من الترتيبات الأمنية

ال المحلية تشمل جماعات العمل المدني وأفرادا عسكريين سابقين وعصابات محلية فر أفرادها من السجن وبعض ضباط الشرطة الوطنية الهايتية الذين استعادوا مناصبهم. وتعيش هذه الجماعات جنبا إلى جنب في بعض المدن، متقارنة المناطق في ما بينها.

- وما زال المناخ الأمني عرضة للتقلب، وسيتأثر بالعملية السياسية وبوتيرة وفعالية بسط سلطة الحكومة ومؤسسات الدولة، لا سيما الشرطة الوطنية المهايتية، في مختلف أنحاء البلد، وبدوام التدابير المتخذة من قبل القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات، لا سيما في ما يتعلق بترع السلاح واستعداد الجماعات المسلحة للتعاون في خطط نزع السلاح وإعادة الإدماج. وقد كانت عمليات تسليم الأسلحة، حتى تاريخه، رمزية إلى حد كبير ولم ينفذ المتمردون تعهداتهم بإلقاء السلاح لدى تشكيل حكومة انتقالية. وفي ضوء هذه الأحوال الملتبسة والعوائق المؤسسية التي تواجهها الشرطة الوطنية المهايتية في الاضطلاع بمهام تطبيق القانون وفرض النظام، سيحتاج الوجود الدولي إلى توفير مظلة أمنية تتيح للحكومة المهايتية أن تعيد استباب الأمن العام وأن تشيع الإحساس بالسلامة بين السكان. وسيطلب ذلك أن يتصادر الوجود الأمني الدولي، جنبا إلى جنب مع الشرطة الوطنية المهايتية الناشئة تدريجيا، الأسلحة الظاهرة غير الشرعية وأن يضبط مخابئ الأسلحة. وسيطلب أيضا انتشارا في جميع أنحاء البلد وتعاونا وثيقا مع الشرطة المدنية الدولية فضلا عن الشرطة الوطنية المهايتية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

- سيلزم، كجزء من محاولة هيئة آمنة، وضع برنامج شامل لترع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها. وينبغي أن تبدأ الحكومة الانتقالية حوارها السياسي مع الجماعات المسلحة لضمان التزام تلك الجماعات. وباستطاعة المجتمع الدولي أن يدعم القدرة الوطنية على وضع استراتيجية مستدامة لترع السلاح والتسريع وإعادة الإدماج - تراعي أدوار واحتياجات المرأة والفتاة والرجل المتميزة - وتنسق تلك الاستراتيجية وتنفيذها. ويطلب طابع جماعات مسلحة كثيرة غير الرسمي وغير المنظم اتباع نهج فيما يتعلق بترع السلاح طوعاً يوضع خصيصاً ويتسم بلا مركريته ومن الممكن أن تقترن به عملية إعادة إدماج اجتماعي - اقتصادي مستدام، يمكن تأثيرها ضمن عملية أوسع نطاقاً تمثل في الانتعاش، الاجتماعي، والتنمية والمصالحة المحلية وبناء السلام على المدى الأطول.

٢٩ - وعلاوة على ذلك من الممكن تقديم الدعم لاكتساب القدرات القانونية والمتعلقة بإنفاذ القانون والإدارية على الصعيد الوطني من أجل مراقبة الأسلحة وجمعها وإدارتها (بما في ذلك إصدار التراخيص والتسجيل)، وتأمين عمليات التكمidis والتدمير والتخلص، ومكافحة الاتجار غير المشروع. ومن الممكن أن يكون من العناصر الموربة في هذا الصدد إنشاء آلية

وطنية للتنسيق ووضع السياسات، يمكن أن تجمع بين المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية والباحثين المهتمين. ومن الممكن تكملة هذه الاستراتيجية بحملة إعلام وتوعية مجتمعية موجهة إلى جميع فئات المجتمع، بما فيها النساء والأطفال المرتبطون بهذه الجماعات، لتحسين تفهم تلك الفئات للأنظمة المتعلقة بترع السلاح وبالأسلحة، والحضور على المشاركة في برامج نزع السلاح والتسرير وإعادة الإدماج، وإشاعة ثقافة تسوية الصراعات بالوسائل السلمية. وأخيراً، ينبغي أن يوجد من البداية تمويل مضمون وكاف لاستراتيجية من هذا القبيل لنزع السلاح والتسرير وإعادة الإدماج.

رابعا - الشرطة والقضاء والمؤسسات الإصلاحية

الشرطة

٣٠ - منذ حل القوات المسلحة في سنة ١٩٩٥ أصبحت الشرطة الوطنية العنصر البالقي الوحيد من عناصر جهاز الأمن الرسمي في هايتي. وهي تضم ١٨٩ إدارة من إدارات الشرطة العاملة على نطاق البلد (١٠ مفوضيات على مستوى المحافظات و ٤٦ مفوضية على مستوى الدوائر و ١٣٨ مفوضية على مستوى البلديات). وقبل الأحداث الأخيرة كان عدد ضباط الشرطة يبلغ نحو ٦٣٦٧ ضابطاً، من القوام المتوقع وقدره ٦٣٦٧ ضابطاً، كان ٦٥ في المائة منهم ضابطات، في بلد يبلغ عدد سكانه ٨,٥ مليون نسمة. ويقدر أن الشرطة الوطنية الهايتية ستحتاج إلى ١٠٠٠٠ ضابط كحد أدنى، أي إلى ضابط واحد لكل ٨٠٠ مواطن، لكي تلبي احتياجات هايتي الأساسية المتعلقة بالقانون والنظام. والنسبة الموجودة في المنطقة تبلغ عادة ضابطاً واحداً لكل ٤٠٠ مواطن. وخلال السنوات الأخيرة عانت الشرطة الوطنية الهايتية نقاصاً شديداً في الأفراد المؤهلين وفي الموارد اللوجستية والمالية. ولم يكن أمن الحدود يؤدي وظيفته أداء سليماً، باشتثناء وجود قدرة وليدة لحرس سواحل، وكان هناك افتقار إلى وجود ترتيبات وافية لإجراء التحقيقات الجنائية وللتعامل مع الاتجار بالمخدرات أو بالبشر.

٣١ - وعلاوة على افتقار إلى الموارد في السنوات الأخيرة، ابْلَيَت الشرطة الوطنية الهايتية بتأسيس شديد وفساد وسوء إدارة. وساهمت الترقى الت Tessifية لمن يدينون بالولاء لحزب فاغي لفالاس، وإدماج الجماعات المسلحة (chimerés)، وتجاذبات الشرطة، والاتجار بالمخدرات، في زيادة تدني الروح المعنوية وتأكل المعايير المهنية داخل جهاز الشرطة وفقدان المصداقية في أنظار سكان هايتي. وساهم أيضاً ضعف الشرطة الوطنية الهايتية في انتشار الجريمة، ومن بينها الاتجار بالمخدرات. وكان تحقيق نتائج في مجال مكافحة الجريمة أمراً نادراً.

٣٢ - وأنباء القلاقل التي حدثت مؤخراً أهارت الشرطة الوطنية الهايتية أهياراتاً كاملاً تقريباً. والآن، مع خفض قوامها خفضاً شديداً بحيث أصبح لا يتجاوز ٥٠٠ ضابط، أصبحت النسبة هي ضابط واحد لكل ٣٠٠ مواطن. وتعرضت مراكز كثيرة من مراكز الشرطة لعمليات تخريب وحرق وأضرار بالغة، بينما تهبت المعدات والسيارات والأضابير أو أتلفت. ولا تسيطر الشرطة الوطنية الهايتية على موضوعات كثيرة على مستوى الدواوير. ورغم هذه التحديات وأوجه القصور، استطاعت الشرطة الوطنية الهايتية أن تحافظ بحد أدنى من القدرة على إنفاذ القانون، وأن تساهم في مفرزة لحماية الرئيس المؤقت ورئيس الوزراء المؤقت، وأن تحفظ بعناصر وحدة عاملة لمكافحة الشغب وقدرة شرطة قضائية قوامها ٢٥٠ فرداً. وببدأ موظفو إنفاذ القانون في العودة إلى عملهم، بعد شهور عديدة من قلة نشاطهم أو عدم نشاطهم على الإطلاق. ومع ذلك تظل دوريات الشرطة والسيطرة على حركة المرور معدومتين تقريباً، وإن كان من المتوقع أن يحدث توسيع تدريجي في أنشطة حفظ النظام والأمن اقتراناً بجهود تحقيق الاستقرار التي تبذلها القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات. ولقد أخذت قيادة الشرطة الوطنية الهايتية تبذل مساعٍ لإعادة مزيد من ضباطها ولتحجيم ضباط جدد.

٣٣ - وسيطلب التحاج في إعادة سيادة القانون والأمن العام في هايتي اتباع هجع شامل لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية في عملية الإصلاح والتعزيز المؤسسي المستدامين، اقتراناً بتحسينات موازية في مجالات أخرى من مجالات نظام العدالة الجنائية. وسيكون الافتقار إلى أفراد مؤهلين وإلى معدات أساسية، فضلاً عن إصلاح البنية الأساسية، أول وأهم تحديين. وبالنظر إلى هروب كثرين من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية، تمس الحاجة إلى محاربة جدد من بينهم أعداد متزايدة من الضباط لكي يتعاملن، في جملة من يتعاملن معه، مع ضحايا العنف الجنسي، إلى جانب الحاجة إلى تدريب الشرطة، بما في ذلك تدريبيها على حقوق الإنسان ومسألة العنف ضد المرأة بوجه خاص. وباستطاعة المجتمع أن ييسر عملية فرز أولئك الضباط المحاربين حديثاً وتعزيز قدرتهم والتصديق على كفاءتهم ومهاراتهم؛ وتوفير التوجيه أثناء العمل في إطار هجع متحمّي لحفظ الأمن والنظام؛ وتقدم المشورة بشأن إقامة وحدات متخصصة للتعامل مع ضحايا العنف العائلي والجنسي فضلاً عن البحار بالبشر؛ وتوفير دورات تدريبية دورات لتجديد المعلومات في أكاديمية الشرطة الوطنية الهايتية. وباستطاعة الشرطة الوطنية الهايتية أن تستأنف، بدعم مباشر من المجتمع الدولي، أنشطتها التدريبية وأن تستعيد في غضون ستين ما كان لديها قبل الأزمة من قدرة. ومن شأن خطة طويلة الأجل لزيادة قوام الشرطة الوطنية الهايتية إلى ١٠٠٠٠ فرد أن يتطلب دعماً مستداماً من المجتمع الدولي لمدة أربع سنوات إضافية على الأقل. وسيكون تقديم الإرشاد والدعم لتطبيق معايير مهنية فعالة وجود آليات للرقابة الداخلية الشفافة ضمن الشرطة الوطنية الهايتية عنصراً

ضروريا آخر. وفيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات تلزم هيأكل وآليات فعالة لمعالجة المشكلة وبخاصة من خلال تعزيز القدرة الوطنية في هذا المجال عن طريق التشريعات وإنفاذ القانون.

٣٤ - ويجب أن يكون تجديد الشرطة الوطنية الهايتية وأكاسابها المهارات المهنية جهدا وطبيا يستند إلى الاحتياجات المجتمعية. ومن الممكن أن يكون الوجود الدولي مصاحبا لهذا الجهد، وأن يوفر دعما تشغيليا بحسب الحاجة، وأن يساعد في عملية التدريب وبناء المؤسسات. إلا أن الشرطة الوطنية الهايتية ستستغرق وقتا لكي يُعاد تفعيلها بالكامل ولذلك توفر مستوى الأمن العام المطلوب. ولذلك ينبغي بذل جهد على سبيل الأولوية لضمان قدرة الشرطة الوطنية الهايتية قدرة كاملة على ممارسة مسؤولياتها في أقصر وقت ممكن.

القضاء

٣٥ - لقد افتقر قطاع القضاء للقدرة المؤسسية والموارد وعانى من تغطية إقليمية محدودة ومن فساد متواتر. ولم تكن هناك أدوات أساسية من قبيل السجلات الجنائية، وتقنيات التحقيق واتفاقاته، ووسائل تبادل المعلومات. ويفتقر الجمهور إلى الثقة في المحاكم، حيث إن الإفلات من العقاب غالبا ما كان سائدا، ولا تسير عملية إدارة القضايا سيرا سليما. ونظام العدل بعيد عن الجمهور لأنه يدار أساسا باللغة الفرنسية وعلى أساس مستندات خطية وإجراءات باهظة التكلفة، مما يعيق معظم الهايتيين الناطقين باللغة الكريول والأمينين والفقراء عن إمكانية الوصول إليه. وتظل التشريعات عتيقة، وتمييزية في الغالب ضد المرأة. وعلاوة على ذلك، حررت عملية تشكيك قوية في استقلال القضاء. ولا يوجد نظام قضاء أحدهات عامل.

٣٦ - وتأثرت إقامة العدالة الجنائية في هايتي تأثرا كبيرا بالأزمة التي حدثت مؤخرا. فقد توقفت المحاكم عن العمل، إذ توقف حضور معظم القضاة إلى أماكن عملهم. وخلفت أضرار بالمحاكم وبالمباني القضائية الأخرى وخُرقت في بعض الحالات. وأتلفت المعدات والأدلة أو نُهبت. وحيثما ما زالت توجد محاكم يعود العاملون في السلك القضائي إلى عملهم، إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك.

٣٧ - ومن اللازم إدخال تحسينات كبيرة في قطاع القضاء لضمان استمرار السلام والأمن في هايتي. وينبغي أن تُراعى في الإصلاحات، لكي تكون قابلة للإستدامة، الحاجة إلى احترام الطاقة الاستيعابية المحلية وضمان الملكية المحلية لتلك الإصلاحات. وباستطاعة المجتمع الدولي أن يستأنف ويعزز جهوده الداعمة لإقامة العدل. وتستحق مبادرات جماعات المواطنين التي تدعوا إلى إصلاح القضاء وقطاع الأمن مزيدا من الدعم. وعلاوة على ذلك، وكجزء من

محاولة إعادة صياغة النصوص القانونية، باستطاعة الحكومة الانتقالية أن تنظم عملية مفتوحة وشاملة تهدف إلى حفز انبثاق توافق آراء وطني بشأن بارامترات النظام القضائي.

٣٨ - ومن الممكن أن تتركز التدخلات الدولية وال محلية، على المدينين القصير والمتوسط، على تحسين إقامة العدل بوجه عام وعلى مكافحة الإفلات من العقاب من أجل إعادة بناء ثقة الجمهور في النظام القضائي، فضلاً عن تعزيز إمكانية وصول الفئات المهمشة أو المستضعفة إلى القضاء. وهذا من شأنه أن يتطلب مواصلة وزيادة الجهد الحالية التي ترمي إلى تحسين نظم حفظ ملفات القضايا، وتعزيز السلسلة الجزائية في الولايات القضائية الخاصة بالمقاطعات، وتيسير إقامة تواصل أفضل بين الشرطة وقضاء التحقيق، والحد من أوقات الاستجابة المتعلقة بالقضايا من قبل القضاة والمحاكم، وتوفير التدريب والتيسير في مجال التسوية البديلة للتراثات، ودعم إقامة نظام قضاء أحداث عامل. ومن المسائل الرئيسية التي يمكن تناولها الحاجة إلى استقلال القضاء، واتخاذ تدابير واضحة لمكافحة الفساد، وتكرис موارد هايتية كافية لإصلاح النظام القضائي، بما في ذلك دفع مرتبات لاجتذاب واستبقاء موظفين متزمين ومؤهلين يراعون أصول المهنة. ولقد قدم المجتمع الدولي، وبخاصة وكالات الأمم المتحدة وبرايجهما، قدرًا كبيرًا من المساعدة للقطاع القضائي، وهو يجري الآن مزيدًا من التقييم لتدخله في هذا الميدان مستقبلًا. وسيتقرر، بعد الانتهاء من هذا التقييم، الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمة دعماً للتطوير القانوني والقضائي، إن كان لها دور من هذا القبيل.

المؤسسات الإصلاحية

٣٩ - إن الإدارة الوطنية للسجون، التي تعمل تحت سلطة الشرطة الوطنية الهايتية، مسؤولة عن ٢١ مركزاً للاحتجاز. وكان هناك زهاء ٣٨٠٠ سجين قبل الاضطرابات التي حدثت مؤخرًا، كان حوالي ٨٠ في المائة منهم معتقلين رهن المحاكمة. وأثناء التمرد الذي حدث في شباط/فبراير ٤ ٢٠٠٤ أطلق سراح جميع نزلاء السجون في كل أنحاء البلد وأنافت مرافق السجون ومعداتها وسجلاها أو نهبت أو لحقت بها أضرار شديدة. ولم يكن من الممكن، في الفترة التي زارت فيها بعثة التقييم المتعددة التخصصات هايتى، استخدام السجون وذلك لعدم توفيرها الأمان الكافي ولأن استخدامها بحالتها الراهنة من شأنه أن ينطوي على مخاطر صحية شديدة للسجيناء وللعاملين في المؤسسات الإصلاحية. وقد احتجز زهاء ٣٠٠ سجين منذ ذلك الحين في زنزانات مراكز الشرطة؛ بينما أصبح آخرون، من بينهم مجرمون خطرون، طلقاء.

٤٠ - وسيكون استئناف أنشطة المؤسسات الإصلاحية مسألة ذات أولوية بالنظر إلى أن استئناف أنشطة الشرطة والأنشطة القضائية كان وسيظل يؤدي إلى احتجاز عدد كبير من

السجيناء في زنزانات مكتظة تابعة للشرطة، ومن اللازم نقلهم إلى مراافق سجون آمنة. ولقد قدمت منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة وكالات الأمم المتحدة وبرامجهما، الدعم لنظام السجون منذ عام ١٩٩٥ ، بما في ذلك التدريب والدعم الاستشاري وتطوير البنية الأساسية. ومن الواضح أن تبكيّر المجتمع الدولي بالاستثمار في إعادة بناء البنية الأساسية وتوفير المعدات سيكون ضروريًا لتمكين النظام من أن يعمل على المدى القصير. وسيلزم دعم على المدى المتوسط في إعادة صياغة الأحكام الموجودة حالياً التي تخضع لها نظام العقوبات، وينبغي أن يكون هذا الإصلاح قائماً على أساس حوار مستمر مع المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان. وباستطاعة المجتمع الدولي أن يقدم أيضًا دعماً تقنياً لإدارة السجون في إصلاح السجون المدمّرة وفي تحديث قاعدة بياناتها لحصر جميع المارعين. وتوجد حالياً ٥٢ امرأة بين العاملين في المؤسسات الإصلاحية، ومجموعهن ٦٠٠ . وسيلزم، عند إعادة إنشاء نظام المؤسسات الإصلاحية، إيلاء الاعتبار الواجب لضمان الإبقاء، على الأقل، على العاملات في المؤسسات الإصلاحية، إن لم يكن ضمان زيادة أعدادهن. وسيجري تقييم آخر لطبيعة المساعدة لنظام السجون في المستقبل. وسيتقرر، بعد الانتهاء من هذا التقييم، الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمة أو أي جهة فاعلة دولية أخرى دعماً لنظام المؤسسات الإصلاحية، إن كان لها دور من هذا القبيل.

خامساً - حقوق الإنسان

٤١ - لقد كانت انتهاكات حقوق الإنسان في هايتي من دواعي القلق الشديد في الماضي وما زالت كذلك الآن. فقد عزز انعدام الاستقرار السياسي والمؤسسي، والإفقار الاجتماعي - الاقتصادي، والوضع الأمني المتقلب، مناخ الخروج على القانون والإفلات من العقاب في هايتي وأدى إلى حدوث زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان وفي غيرها من أعمال العنف، ومن بينها عمليات القتل خارج النظام القضائي، والاعتقالات التعسفية، والاحتجازات المخالفية للقانون، وعمليات الاختطاف، والاعتداءات على الصحفيين، والاتجار بالبشر، والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات، واستخدام الجنود الأطفال، وإن كان محدوداً، من قبل أطراف شتى. وقد ارتكب جميع الأطراف، بصرف النظر عن انتهاكهم السياسي، انتهاكات وكانوا ضحايا لتجاوزات. وانضم كثيرون من ارتكبوا في السابق انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان إلى حركة التمرد وما زالوا طلقاء.

٤٢ - وفي العقد الماضي عيّنتُ، بناءً على طلب لجنة حقوق الإنسان، خبيرين مستقلين متخصصين ليقدمما المساعدة إلى حكومة هايتي في مجال حقوق الإنسان، ولبيحشا تطور حالة حقوق الإنسان في هايتي، وليرصدوا وفاء هايتي بالتزاماتها في هذا الميدان. وقد حددتا ظاهرة

استمرار التدهور الخطير في حالة حقوق الإنسان نتيجة لضعف المؤسسات، ووحشية الشرطة، والإفلات من العقاب على نطاق واسع، والفساد. وقدمت لجنة حقوق الإنسان أيضا تقريرا عن هايتي ووثقت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتوصلت بعثة التقييم المتعددة التخصصات إلى استنتاجات مماثلة. وقد قام السيد لوبي جوانيه، الخبير المستقل المعنى بحالة حقوق الإنسان في هايتي، بزيارة لهايتي في الفترة من ٣ إلى ١١ نيسان/أبريل لتقييم حالة حقوق الإنسان فيها في سياق التعاون التقني في ذلك الميدان.

٤٣ - ولم تستطع السلطات الهايتية أن تصدى بفعالية لانتهاكات وذلك بسبب جملة أمور من بينها ضعف مؤسسات الدولة المسؤولة عن ضمان احترام حقوق الإنسان وعن إقامة العدل. ولم تكن المحاولات التي بذلت سابقا لإنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان كافية. وفي آذار/مارس ١٩٩٥ أنشأ الرئيس أرستيد، موجب مرسوم، لجنة وطنية للحقيقة والعدل لم تدم طويلا، وكانت مكلفة بمهمة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها النظام العسكري في الفترة ما بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٤ وإتاحة نتائج ذلك التحقيق إلى القضاء الهايتي لكي يتخذ مزيدا من الإجراءات. وقد عرض حوالي ٦٠٠٠ من الضحايا حالهم. وفي شباط/فبراير ١٩٩٦ أصدرت اللجنة تقريرا عن انتهاكات حقوق الإنسان، تضمن توصيات بشأن إصلاح مؤسسات الدولة. وكانت النتائج التي حققتها اللجنة مرضية نسبيا، ولكن اللجنة لم تكن قادرة على عرض خطة تعويض شاملة للضحايا وذلك بسبب الافتقار إلى الموارد، إلى جانب الافتقار إلى جملة أشياء أخرى. فالأموال التي كانت متاحة للمشاريع المجتمعية التي تساعد الضحايا مساعدة غير مباشرة كانت محدودة. وعلاوة على ذلك، لم تحصل النساء اللائي كن ضحايا لعمليات اغتصاب بدعوى سياسية أثناء النظام العسكري في الفترة ١٩٩٤-١٩٩١ على تعويض أو على مساعدة بخصوص الصدمة النفسية والعواقب الطبية الناجمة عن هذه الاعتداءات، ومن بين هذه العواقب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقدت مكاتب حماية حقوق الإنسان، من قبيل مكتب حماية المواطنين، مصداقتها لعدم قدرتها على التصرف عند حدوث انتهاكات ضد النشطاء في مجال حقوق الإنسان ضد المعارضين السياسيين والصحفيين.

٤٤ - وبدون وضع نهاية للإفلات من العقاب لا يمكن أن تتحقق أي مصالحة حقيقة أو أي سلام اجتماعي قابل للاستدامة. وباستطاعة المجتمع الدولي أن يدعم المبادرات والآليات التي أنشأها الحكومة الانتقالية لإعادة سيادة القانون وإنشاء ثقافة المساءلة الفردية عن انتهاكات حقوق الإنسان وتوفير الانتصاف لضحاياها. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تدعم الجهود في مجال بناء القدرات مكتب حماية المواطنين على أساس إجراء مشاورات مع جميع القطاعات. ومن الممكن أيضا تقديم المساعدة إلى المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية

بم حقوق الإنسان وإلى منظمات المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات النسائية وتلك التي تعنى بحماية الطفل؛ فضلاً عن تقديم المساعدة لتشجيع التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ وإقامة وصيانة قاعدة بيانات بشأن حقوق الإنسان لتسجيل انتهاكات حقوق الإنسان.

سادسا - الوضع الإنساني والانتعاش وقضايا التنمية

٤٥ - هايتي هي البلد الوحيد في نصف الكرة الأرضية الغربي الذي يعتبر من أقل البلدان نمواً، وهي دولة نامية جزرية صغيرة يعيش فيها ٨,٥ ملايين نسمة، وتحتل مساحة قدرها ٢٧٧٥٠ كيلو متراً مربعاً (برا وبحراً)، وخرجت من حالة صراع قريب العهد. وقد قضى على معظم القطاع التجاري الهaitي. ويتأتى ٤٠ في المائة من دخل هايتي من التحويلات المالية من الهaitيين الذين يعيشون في الخارج. والمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية هايتي قائمة على وجه الخصوص، حيث يوجد انقسام بالغ بين الأغنياء والفقراً مع وجود طبقة متوسطة صغيرة. ويعيش زهاء ٥٢ في المائة من سكان هايتي تحت خط الفقر. وتعيش نساء هايتي على وجه الخصوص في ظل أوضاع إنسانية محفوفة بالمخاطر ترجع أساساً إلى الفقر المزمن؛ والافتقار إلى رعاية الصحة الإنجابية؛ وارتفاع معدل شروع العنف العائلي وقبوله، وارتفاع معدل الوفيات النفايسية. ومعدل وفيات الأمهات في مرحلة النفاس ووفيات الرضع في هايتي هو الأعلى في نصف الكرة الأرضية الغربي ومن بين أعلى المعدلات في العالم. ولا تتجاوز نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و٢٣ شهراً وبمحضنون بجميع اللقاحات المطلوبة ٣٤ في المائة، في حين لم يحصل ١٦ في المائة من الأطفال بأي لقاح على الإطلاق. ويعاني من سوء التغذية المزمن نحو ٥١ في المائة من السكان، مع معاناة ثلثي الأطفال دون سن الخامسة من الأنemia (فقر الدم). وقبل الأزمة الراهنة كان ما يقرب من نصف البنين وحوالي ٤٠ في المائة من البنات غير مقيدن في المدارس الابتدائية. ويقدر أن أكثر من ٢٠٠ طفل يجري تحريرهم كل سنة خارج البلد. وكان تعرض الأطفال للعنف واستغلال الأطفال كخدم في المنازل بعقود سخرة (يقدر أن الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين ٧ سنوات و ١٤ سنة يشكلن ٧٥ في المائة من هؤلاء الخدم الذين يطلق عليهم اسم "Restave k") واسعى الانتشار. كما أن العنف الجنسي ضد الأطفال والنساء يتضاعد بشدة.

٤٦ - ويوجد في هايتي أعلى معدل لشروع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خارج أفريقيا جنوب الصحراء، إذ قدّر بنسبة ٤,٥ في المائة في سنة ٢٠٠٢. وتباين معدلات شروع فيروس نقص المناعة البشرية داخل البلد تبايناً هائلاً، بحيث تبلغ ١٣ في المائة في الشمال الغربي بينما تبلغ ٢,٥ في المائة في الجنوب على امتداد الحدود مع الجمهورية

الدولية. وعلى الرغم من إحراز تقدم باهر في مكافحة الوباء، يقدر أن الإيدز يودي بحياة ٣٠٠٠ شخص سنويا وأنه أدى إلى تقدّم نحو ٢٠٠٠ طفل. وفيما بين صغار السن الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ٢٤ سنة، نجد أن ٥ في المائة من الفتيات و ٤١ في المائة من الفتيان مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية.

٤٧ - وبسبب فشل السياسات الزراعية وسرعة التدهور البيئي زاد حجم المناطق الحضرية بأكثر من الضعف منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين. وتوجد حالياً في تلك المناطق نسبة قدرها ٤٠ في المائة من سكان البلد، من بينهم أكثر من مليون شخص في بورت - أو - برانس. وترتّك السكان والفقير في مناطق عشوائية غير محكومة وغير مأمونة لا يمثل مصدراً للضعف المادي والاجتماعي لقطاعات كبيرة من المجتمع فحسب، بل يمثل أيضاً بيئة غير مأمونة وقابلة للانفجار. وقد أدت البطالة الواسعة النطاق إلى استياءً أعداد كبيرة من الشباب واعتقادهم آراء سياسية راديكالية، وحملهم أسلحة، ومساهمتهم في وجود دورات من العنف. ويسمّم هذا الوضع الإنساني البشع في حدوث عمليات تشريد، حيث إنه يدفع كثيرين من أهالي هايتي الفقراء إلى ترك البلد بحثاً عن فرص اقتصادية. وحدث أيضاً تأكّل ذو أبعاد كارثية في التنوع البيولوجي والموارد البيئية في هايتي.

٤٨ - وفي الأشهر القليلة الماضية، أدت حالة الاضطراب إلى زيادة انقطاع توفير الخدمات الحيوية للسكان. وحدث انخفاض حاد في الأمن الغذائي نتيجة لتوقف آليات التوزيع. وتأثر بذلك تأثراً شديداً توافر المدخلات الزراعية، التي يشتريها المزارعون عادة لموسم زرع الحبوب الغذائية الرئيسي في الفترة ما بين شهري آذار/مارس ونisan/أبريل. وانقطع توفير الخدمات الصحية، بما في ذلك خدمات المستشفيات الخاصة بالحالات العاجلة، بسبب انعدام الأمان. واستُرتفت أرصدة الأدوية الأساسية، وبات من الصعوبة بمكان إعادة تزويد شبكة المرافق الصحية بالإمدادات اللازمة. كما انقطعت البرامج الصحية الرئيسية. وأظهر تقييم سريع أجرته منظمة الأمم المتحدة بالتنسيق مع وزارة الصحة في هايتي بعد الأزمة أن ٢٢ مرفاً صحيّاً من بين المرافق الصحية التي جرت عملية مسح لها في منطقة بورت - أو - برانس المتربولة ومجموعها ٣٠ مرفاً قُلل بشدة قدرها على التعامل مع الحالات العاجلة. ولا تتوافر أرقام موثوقة تبيّن أعداد اللاجئين وغيرهم من المشردين داخلها نتيجة للأزمة التي حدثت مؤخراً، ولكن من المعتقد أن أولئك اللاجئين والمشردين لا يتجاوز عددهم ٢٠٠٠. ومع ذلك، كما يتضح من تقييم الوضع العام الوارد في هذا التقرير، لا يوجد حالياً إطار كاف للحماية لكي يستجيب لعودتهم عودة مأمونة.

٤٩ - وتنطلب الاستجابة للأزمة الفورية ومعالجة جذورها استجابة إنسانية على المدى القصير فضلاً عن جهد إمكاني أطول أجيلاً. وهذه التحديات تتطلب موارد دولية مستدامة والتزاماً دولياً مستداماً، وبخاصة من أجل ضمان توفير دعم اقتصادي متكملاً للمجتمعات المحلية المهاجرة بهدف توليد فرص عمل وتحقيق الظروف الازمة لعودة الشباب المسلح إلى النشاط الاقتصادي المستمر. ومن شأن تقييم هذه الظروف أن تؤدي أيضاً إلى الحد من الخافر على الرحيل بسبب الفقر والبطالة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تقديم المساعدة الدولية لا كبدائل للمؤسسات المهاجرة على الصعيدين الوطني والمحللي، بل دعماً لها، لكي تكتسب القدرة على الوفاء بمسؤولياتها وأداء المهام المعهود لها إليها. وينبغي أن تكفل استجابة المجتمع الدولي وجود عنصر "بناء القدرات" في جميع المساعدات المقدمة، إلى جانب كفالة أن تكون هذه المساعدات انعكاساً للأولويات والمقترنات والبرامج المتباينة عن عملية التشاور بين المهاجرين. وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً، عند تقديم الدعم للمبادرات والأنشطة الجديدة، أن يستفيد من الأنشطة الصالحة الجارية فعلاً، وبخاصة الجهد المستمر الذي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الإقليمية ومبادرات المجتمع المدني المهاجر.

٥٠ - ييد أنه نظراً للانقسامات وعدم الاتفاق على الصعيد الداخلي في هايتي فإن تقديم هذه المساعدة ربما لا يكفي وحده. فعندما تعطلت العملية السياسية والمؤسسات الوطنية والقيادة السياسية والمدنية في هايتي، وأصبحت غير قادرة على وضع برنامج اجتماعي واقتصادي عملي، انخفضت المساعدة المقدمة من المانحين انخفاضاً كبيراً. وسددت المنظمات غير الحكومية الفجوة في مجال توفير المؤسسات المهاجرة للخدمات الأساسية، فاستفاد من ذلك المتلقون لهذه الخدمات غير أنه أحبط في الوقت نفسه عزم السلطات على استئناف توفير الخدمات الأساسية.

٥١ - لذلك من المهم تقديم المساعدة الدولية لدعم البرامج والأنشطة التي اشترك في وضعها مختلف الجهات الفاعلة في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية على الصعيدين المحلي والوطني. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية تبعية غير مسبوقة للقطاعات المدنية الرئيسية في هايتي باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان حتى يمكن المجتمع المدني من أن يصبح قوة مستقلة تؤثر على نحو إيجابي في السياسة والاقتصاد في هايتي. ويتمكن المجتمع الدولي أن يتعاون معها تعاوناً وثيقاً، لا سيما مع منظمات الفلاحين نظراً للانقسام التاريخي بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وقد دعت الحكومة الانتقالية، وكذلك الجماعات المدنية والأحزاب السياسية، إلى عملية حوار وطني من أجل وضع خطة ملموسة للاعتماد على التوصل إلى توافق في الآراء قابل للاستمرار بشأن خطة فعالة لتوسيع دعائم الحكم الديمقراطي، بما في ذلك خلال الفترة الانتقالية. واستناداً إلى مبادرة الحوار القائمة، باستطاعة

المجتمع الدولي أن يدعم هذه العملية، بحسب الاقتضاء وبناء على طلب حكومة هايتي والمجتمع المدني، وأن يواصل دعم تنفيذ المقترنات المتبعة من هذه العملية.

الأولويات الرئيسية

٥٢ - إن التحديات والمشاكل السياسية والأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي تواجهها هايتي مشاكل متراقبة وتتطلب استجابة متكاملة من الهaitiens والمجتمع الدولي. وقد سبقت الإشارة إلى بعض مجالات المساعدة المقترنة، من قبيل الحوار والمصالحة الوطنية، والعمليات الانتخابية، وبناء القدرات المؤسسية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، وزرع السلاح والتسرع وإعادة الإدماج، والتصدي للعنف ضد المرأة. وفضلاً عن ذلك، يمكن تقديم الدعم والمساعدة في مجالات من قبيل توفير المواد الغذائية، والصحة العامة، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتعليم، والبيئة، وتوليد العمالة. وينبغي، كمسألة مبدأ، أن تهدف المساعدة إلى تحسين حالة أكثر الفئات السكانية ضعفاً، لا سيما النساء والأطفال. ويلزم أيضاً إشراك المرأة في تحديد المساعدة وتقديمها، وتيسير حصولها على الموارد والتحكم فيها، لا سيما تيسير ذلك للإناث اللاتي يتولين إعالة أسرهن بمفردهن.

كفالة توفير الأغذية

٥٣ - لا بد من تقديم المعونة الغذائية للسكان الأكثر ضعفاً، لا سيما في هذه الفترة التي استنفدت فيها المخزونات الغذائية المحلية، ونهبت بعض المخزونات الإقليمية. وتقوم منظومة الأمم المتحدة حالياً باستخدام قدرها اللوجستية كاملة في هذا الصدد، كما بدأت في تنفيذ "عملية خاصة" لمدة خمس أشهر تهدف إلى مساعدة الأسر الضعيفة وتنماشى مع الاستراتيجيات المحددة في البرنامج المتكامل للاستجابة في حالات الطوارئ، المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ومع نداء الأمم المتحدة السريع الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٤. وفضلاً عن ذلك، ستكون هناك حاجة إلى تدخلات كثيرة على المدى المتوسط لدعم الزراعة، بما في ذلك على شكل توفير المدخلات الزراعية الازمة لموسم الغرس في المناطق الريفية الإيكولوجية في الجزء الداخلي من البلد وفي المضائق.

إعادة خدمات الصحة العامة

٥٤ - أوصت فرق عمل تقديم الخدمات الصحية العاجلة تضم الشركاء المختصين من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المدنية المعنية، بعد أن أجرت مشاورات مع السلطات الصحية الجديدة في هايتي، بتركيز الدعم للقطاع الصحي على إعادة الخدمات الصحية الأساسية في المستشفى الجامعي في بور - أو - برانس وفي ستة مستشفيات إقليمية أخرى، وإقامة شبكة للخدمات الأساسية في حالات الطوارئ تربط بين المرافق الصحية القائمة؛

واستئناف البرامج الصحية الرئيسية، من قبيل برامج التحصين، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومن السل، وعلاجهما ومراقبتهما؛ وتنظيم حملة شعبية للتوعية والتواصل الاجتماعي في المناطق السكانية الكبيرة هدف إلى إبقاء المستشفيات والمراقبة الصحية حالية من الأسلحة؛ وقدرة الناس الذين يعيشون في ظل ظروف عاجلة ومؤمنة على السواء على الوصول إلى مراقب الرعاية الصحية الأساسية والحصول على العلاج الملائم هي عنصر حيوي من عناصر إعادة بناء ثقة الجمهور في المستقبل، وأمله في ذلك المستقبل. ومن شأن ضمان وصول المحتاجين وكذلك الموظفين الذين يتولون رعايتهم، وصولاً آمناً إلى المراقب والخدمات التي حددتها فرق العمل المعنية بالصحة في حالات الطوارئ، أن يكون مهمة رئيسية للشرطة الوطنية الهايتية، مع دعم الوجود الأمني لها، الذي سيكون مطلوباً منه أيضاً أن يمارس رقابة على المراقب الصحية الرئيسية لا تكون رقابة فجة.

٥٥ - ونظراً لأن إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي قد ازدادت تأكلاً لها خلال الأزمة، فسيكون من الضروري التعجيل بإزالة التفاسيات الصلبة في المناطق الحضرية، وتنظيف الشوارع وبالوعات التصريف العامة، وإعادة تشغيل شبكات المياه الرئيسية قبل بدء موسم الأمطار. وكجزء من هذا الجهد، بإمكان المجتمع الدولي أن يدعم السلطات البلدية ليساعد على إعادة تشغيل شبكات المياه الرئيسية في بور - أو - برانس، وبور - دي - بي، وغونيف، وكاب هيسين وكفالا توفر حد أدنى من إمدادات الطاقة، وتوفير مواد الكلورة، والوقود لضمان التشغيل الكافي. وعلى المدى الأطول، يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى السلطات الوطنية والocale في إعداد خطة للاستثمار تتعلق باهياكل الأساسية والمعدات الازمة للمراقب الصحية وشبكات المياه ذات الأولوية؛ وتنفيذ برنامج للموارد البشرية لتعزيز قدرة الجهات التي تقدم خدمات رعاية الصحة العامة؛ وتنفيذ نظام للرعاية الصحية المدعومة وتوفير الأدوية للسكان المعوزين وتمكينهم من الحصول على الخدمات الصحية في المناطق السكانية الكبيرة.

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٦ - لقد قدمت منظمة الأمم المتحدة الدعم للبرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشمل هذا الدعم تقديم المساعدة إلى المنظمات غير الحكومية في هايتي، بمشاركة القطاع الخاص، من أجل زيادة وعي السكان بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وبالتدابير الوقائية، بما في ذلك إسداء المشورة وتقديم الدعم النفسي. وكجزء من تقديم المساعدة على المدى القصير لمكافحة تفشي الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ستسعى وكالات الأمم المتحدة جاهدة إلى توفير أطقم الأدوات الطبية

الخاصة بحالات الطوارئ، والرفال الذكري، وتوفير الدعم للحوامل، ولضحايا العنف الجنسي، وللمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلاً عن السعي إلى المساعدة على استئناف برامج العلاج والتوعية التي توقفت بسبب العنف وانعدام الأمان. وستتعزز كثيراً الجهود التي تبذل في إطار برنامج متعدد الجوانب بقيادة هaitian لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بفضل الاستثمار الأطول أولاً في البنية الأساسية الطبية وفي النظم والموارد البشرية.

دعم التعليم

٥٧ - لإعادة حياة الأطفال إلى مجراها الطبيعي، تقدم وكالات الأمم المتحدة الدعم لحملة إعداد قرابة ٦٠ في المائة من الأطفال الذين كانوا متظمنين في المدارس الابتدائية وقت اندلاع العنف الحالي إلى مدارسهم. وبالنسبة للأطفال تاركي الدراسة، مثل أطفال الشوارع، والخدم الذين يعملون بالسخرة، واليتامى والأطفال المسيسين، فإنه يجري تزويدهم بالأدوية الضرورية وبمجموعات أدوات ترويجية ويقدم لهم الدعم النفسي. ونظراً لتدني مستويات القيد حالياً في المدارس، ومستويات الانتظام في الدراسة ومعدلات إتمام المرحلة الابتدائية، ونظراً لمساهمة قطاع التعليم الحاسمة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعزيز التسامح وحقوق الإنسان، ستعطي منظومة الأمم المتحدة أولوية طوبية الأجل لمسألة الحصول على التعليم الابتدائي وتحسين نوعيته. وسيُسعى إلى إيجاد فرص بدائلة من أجل إشراك المراهقين إشراكاً كاملاً في حماية مجتمعاتهم وفي تصميم برنامج وطني للانتعاش بهدف منع العنف وبناء مجتمع هايتي قائم على التسامح والثقة واحترام حقوق الإنسان والإنصاف.

دعم البيئة

٥٨ - إن تدهور البيئة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء مصدر قلق كبير. وقد أدى تدهور الموارد الطبيعية الناجم عن استغلالها بإفراط إلى فقدان سبل العيش في المناطق الريفية والى الهجرة إلى المناطق الحضرية. ولا يمكن أن ينحصر هذا الاتجاه إلا عن طريق تدخلات موجهة ترمي إلى زيادة الإناتجية والعملة في الريف. وأسفر أيضاً التحضر السريع عن انتشار المناطق العشوائية وأهياز الخدمات البيئية الحضرية المحدودة أصلاً. ويمكن أن يقلل التصدي لتدهور البيئة من خطر الأخطار المدنية ويهيء الأساس لتنمية أكثر استدامة. وفي هذا السياق، يمكن أن يساعد المجتمع الدولي السلطات في هايتي على صياغة سياسة بيئية شاملة بالإضافة إلى الإطار القانوني اللازم لذلك، وبناء قدرة مؤسسية وصياغة برامج ومشاريع لتنفيذ هذه السياسة.

دعم توليد العمالة، بما في ذلك من خلال إنشاء صندوق وطني للعمالة

٥٩ - تستلزم تحديات كفالة السلام الدائم في هايتي توفير الموارد والالتزام باستمرار على الصعيد الدولي، لا سيما لـكفالة الدعم الاقتصادي المتكامل للمجتمعات المحلية في هايتي من أجل توليد العمالة وعودة الشباب المسلح إلى النشاط الاقتصادي المتجدد. ومن الوسائل الالزامية لتوفير هذه الموارد إنشاء صندوق وطني مستقل للعمالة ليقدم المساعدة إلى مشاريع محددة ترمي إلى توليد العمالة وتنمية رأس المال الاقتصادي أو الاجتماعي على الصعيد الاجتماعي. ويمكن أن يستفيد هذا الصندوق من "صندوق الاستثمار الاجتماعي" الموجود حالياً في هايتي الذي يدعم المبادرات المجتمعية بمساهمات من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظومة الأمم المتحدة. ويُمكّن أن هذا الصندوق أن يدعم الأنشطة في مجالات من قبيل: قيام السلطات في هايتي بمعاودة البدء في إعداد ورقة استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر، تركز بوجه خاص على برامج توليد العمالة على الصعيد المحلي؛ وتنفيذ مشاريع ومبادرات محلية ملموسة تحدد على أساس الاتفاق بين الجهات الفاعلة والقطاعات ذات الصلة داخل هذه المجتمعات، بما في ذلك عن طريق مبادرات الحوار المستمر؛ ودعم المشاريع والمبادرات التي تجمع بين توليد العمالة والمحافظة على البيئة، مع مراعاة الكارثة البيئية الحالية في هايتي وقرب نفاد موارد هايتي من المياه والترابة السطحية.

موارد التمويل الالزامة

٦٠ - تستلزم الاستجابة بفعالية وفي الوقت المناسب للاحتياجات الإنسانية واحتياجات الإصلاح العاجلة استجابة سريعة وسخية من قبل المانحين. وقد أصدرت الأمم المتحدة نداء سريعاً من أجل هايتي في آذار/مارس ٢٠٠٤، طلبت فيه توفير تمويل عاجل قدره ٣٥ مليون دولار لمدة ستة أشهر لغطية تكاليف تدخلات منسقة من قبل وكالات متعددة في مجالات الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والأغذية والتعليم وزرع السلاح، فضلاً عن أنشطة الحماية لأشد فئات السكان ضعفاً، وما يتضمن مشاريع ترمي إلى الحد من العنف الجنسي. وتتمثل أهداف النداء السريع في توفير المساعدة الإنسانية الفورية لثلاثة ملايين شخص خلال الأشهر الثلاثة الأولى من فترة النداء. أما في الأشهر الثلاثة المتبقية، فيهدف النداء إلى إرساء الأساس اللازم لإصلاح الخدمات الاجتماعية والانتعاش الاقتصادي. وسيستعرض فريق الأمم المتحدة القطري بصورة منتظمة الاحتياجات في الميدان لـكفالة عدم حدوث ثغرات أو تدخلات في تنفيذ برنامج المساعدة الإنسانية الشامل هذا. وفي حالة استثناء احتياجات متبقية، سيعلن عن نداء جديد استناداً إلى التقييمات التي ستجرى في المستقبل.

٦١ - وفيما يتعلق باحتياجات المساعدة على المدين المتوسط والطويل، عقد اجتماع لفريق اتصال معنى هايتي، يضم الجهات المانحة الرئيسية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية، في مقر البنك الدولي في واشنطن العاصمة، في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤، أُسفر عن الاتفاق على إعداد إطار مؤقت للتعاون يركز على الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في هايتي. وسيعقد اجتماع للحوار المتعلق بالسياسات بشأن الأولويات الحكومية والمؤسسية في هايتي. وسيعقد اجتماع للجهات المانحة في ٢٢ نيسان/أبريل في بور - أو - برانس، وسيعقبه مؤتمر لإعلان التبرعات في أواخر حزيران/يونيه. وسيتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي الدور القيادي في عملية التقييم لإعداد الإطار المؤقت للتعاون من جانب الجهات المانحة. وستشارك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتحقيق جملة أمور من بينها المساعدة على كفالة وضع استراتيجيات محددة للانتقال من المساعدة الإنسانية إلى التنمية. وستطلق في أواخر هذه السنة إشارة بدء خطة الإعمار الوطنية هذه التي ستعرض استراتيجية وطنية للإعمار والإصلاح وستستفيد من القدرات الإنمائية الوطنية وتعززها.

سابعاً - الجوانب الجنسانية

٦٢ - أدى انعدام الأمن إلى تفاقم العنف الجنسي ضد المرأة في الآونة الأخيرة، في مناخ يطبعه الإفلات من العقاب. كما تواجه النساء والفتيات حيفاً كبيراً في الميادين السياسية والقانونية والاقتصادية. ولا تصل المرأة على قدم المساواة مع الرجل إلى هيكل صنع القرارات على الصعيدين الوطني والمحلي. أما التشريعات المحددة بشأن العنف ضد المرأة، بما فيه العنف العائلي، فهي إما منعدمة وإما لا تفي بالمعايير الدولية. ويُمارس الاتجار بالأطفال، ولا سيما الفتيات، لأغراض الخدمة في المنازل وأوّل البغاء. وتزيد تلك العوامل من تعرض الفئات السكانية المنخفضة الدخل، وبخاصة النساء والأطفال، للاستغلال (الجنسي) وللإيذاء أو الاعتداء.

٦٣ - وينبغي أن تدعم الجهد الرامي إلى تحسين حالة النساء في هايتي اتباع فج شعبي مستدام يرتكز على بناء قدرات النساء، والقيادات والمنظمات النسائية على الأصعدة كافة. ويمكن تقديم الدعم لسكان هايتي من أجل إعداد استراتيجية وطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين. ويمكن أن يشمل ذلك، في جملة أمور، تعزيز دور المرأة في العملية الانتقالية، بما في ذلك في موقع صنع القرار؛ والتصدي للعنف الجنسي؛ ومعالجة الشواغل الجنسانية في مجال الشرطة، بما في ذلك الحاجة إلى ضابطات شرطة وضباط شرطة مدربين على التعامل مع ضحايا العنف الجنسي والعائلي وتدابير مكافحة الاتجار بالبشر؛ وتحديث التشريعات من أجل

**كفالحة حماية حقوق المرأة وفقاً للمعايير الدولية؛ وتشجيع مشاركة النساء في الانتخابات
كناخبات ومرشحات.**

ثامناً - حالة وسائل الإعلام

٦٤ - تمثل وسائل الإعلام في هايتي عاملًا مهمًا في الحياة الوطنية. وتشمل وسائل الإعلام المتنوعة والتابعة بالحيوية محطات الإذاعة والتلفزيون الحكومي والصحف اليومية؛ وعدداً من أجهزة الإعلام التي لها ارتباط بالجماعات الدينية أو السياسية أو غيرها من جماعات المصالح؛ وقطاعاً خاصاً كبيراً. ورغم أن دور الصحف محدود بفعل الارتفاع النسبي لمعدل الأمية، فإن عدد المحطات الإذاعية والتلفزيونية مرتفع في جميع أنحاء البلد. فهناك ما يتراوح بين ٣٠ و٤٠ محطة إذاعية وما يصل إلى سبع محطات تليفزيونية في بور - أو - برانس بمفردهما. وتتبادر المعايير المهنية تباعيًّا واسعًا، وثمة نقص عام في القدرات من حيث الأساليب والأدوات الصحفية الأساسية، والإبلاغ الناقد، والتحليل المعمق.

٦٥ - وفي السنوات الأخيرة، شاركت وسائل الإعلام في هايتي مشاركة نشطة في النقاش الوطني بفضل اتساع هامش حرية التعبير. وفي الوقت ذاته، تميزت الحالة التي تعمل فيها وسائل الإعلام بدرجة مرتفعة من التوتر والخوف. وتقييد أجهزة الإعلام ويفيد الصحفيون في جميع أرجاء البلد بالتعرض للتهديدات، والمضايقات المالية والقضائية، والتخريب، والعنف الجسدي، فضلاً عن تنامي الإحساس بالإفلات من العقاب على ارتكاب تلك الأفعال. وسائل الأحوال بسبب أحصار الحوار السياسي واستقطاب الواقع؛ وأصبحت تقارير وسائل الإعلام أكثر تحيزاً. وفي الفترة التي سبقت مباشرة تولي الرئيس أرستيد السابق السلطة وعقب رحيله، أدت أعمال التخريب والنهب وانعدام الاستقرار السياسي وشحة الموارد إلى وقف بعض وسائل الإعلام عملياً أو تعديلها. وما انفك نقص الموارد وغموض الحالة السياسية والأمنية يعرقل أنشطة وسائل الإعلام.

تاسعاً - أنشطة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

٦٦ - ينبغي لدى إرساء الأساس اللازم لتنفيذ القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤) مراعاة الأدوار المهمة التي اضطلعت بها منظمة الدول الأمريكية، ولا سيما بعثتها الخاصة، والجامعة الكاريبيّة في السنوات الأخيرة. وقد كان هناك تعاون وثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في بعض الجوانب، بما في ذلك عن طريق بعثة مشتركة هي البعثة المدنية الدولية في هايتي.

٦٧ - ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٢، ورغم قلة الموارد المالية، تعمل البعثة الخاصة لتعزيز الديمقراطية في هايتي التابعة لنظمة الدول الأمريكية، والمكونة من ٤٠ شخصا، في مجال الأمن العام والعدل وحقوق الإنسان والحكم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أُسندت إلى البعثة الخاصة مهام إضافية في مجال المساعدة الانتخابية ونزع السلاح. ويوجّه للبعثة الخاصة حالياً في الميدان ٢٣ مستشاراً في شؤون الشرطة يعملون على تحسين التدريب في أكاديمية الشرطة، ويسعون بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تمهيد الطريق لوضع استراتيجية لترعى السلاح. واعتباراً من أيار/مايو ٢٠٠٣، أُلْقِيَتُ مُسْتَشَارُونَ تقنيونَ بقيادة الشرطة الوطنية المهاجرة في المحافظات، وبالقيادة العليا في مقر الشرطة. وتعمل البعثة الخاصة لنظمة الدول الأمريكية في مدرسة القضاة وتعقد حلقات دراسية لصالح القضاة والمحامين بشأن الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان والعدل. وفي ضوء القلاقل السياسية، ركز فريق حقوق الإنسان الصغير التابع للبعثة الخاصة على فرادي الحالات وعلى تقسيم المساعدة للضحايا.

٦٨ - ومع أن الجماعة الكاريبيّة منظمة دون إقليمية ذات ولاية اقتصادية أساساً، فقد اضطُلعت بدور سياسي متزايد الأهمية بيدُها، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، عدداً من المبادرات التي تسعى إلى إيجاد مخرج من المأزق السياسي في هايتي. وثمة عناصر من هذه المقترنات مضت بها قدماً بعد ذلك الجماعة الكاريبيّة وغيرها من الجهات الفاعلة الدوليّة. وقد توترت العلاقات بين الجماعة الكاريبيّة والحكومة الانتقالية بوصول الرئيس السابق أرسنيل إلى جامايكا في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤. وقد حدا هذا الحادث الأخير برئيس الوزراء لا تورتو إلى إعلان أن العلاقات الدبلوماسيّة بين هايتي وجامايكا ستتجدد وإلى إبداء اعتراضه على العلاقات بين هايتي والجماعة الكاريبيّة. وفي الوقت نفسه اعتمدَت الجماعة الكاريبيّة مجموعة من التدابير التي هدفت إلى تسهيل تفاعل الجماعة الكاريبيّة مع الرعامة المؤقتة لهايتي وكذلك مع المجتمع الدولي بشأن هايتي، بما في ذلك من خلال إعادة تشكيل فريق رؤساء وزراء الجماعة الكاريبيّة المعنى لهايتي، وتسمية مبعوث خاص، وإنشاء فرق عمل لتنسيق المساعدة المقدمة من الجماعة الكاريبيّة إلى هايتي. وفي ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أبلغت الجماعة الكاريبيّة رئيس وزراء هايتي كتابة بهذه التدابير وأكّدت مجدداً التزام الجماعة تجاه شعب هايتي ورفاهه الاجتماعي والاقتصادي.

عاشرًا - توصية بعملية للأمم المتحدة

٦٩ - على نحو ما أرثني بموجب القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤)، وعلى أساس النتائج التي توصل إلىها فريق التقييم المتعدد التخصصات، أوصي بإنشاء عملية عملية متعددة الجنسيات لتحقيق الاستقرار في هايتي تسمى "بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي"، تكون ولايتها وتشكيلها ومفهوم عملها على نحو ما هو وارد أدناه.

الف - الولاية

٧٠ - أوصي بأن تشمل ولاية البعثة ما يلي:

(أ) دعم العملية الدستورية والسياسية الجارية في هايتي، بما في ذلك من خلال المساعي الحميدة، وتعزيز مبادئ الحكم الديمقراطي وبناء المؤسسات؛

(ب) كفالة بيئة آمنة ومستقرة يمكن أن تحرى فيها هذه العملية السياسية والدستورية، وتقدم المساعدة، بحسب الاقتضاء، في حفظ السلامة العامة والنظام العام؛

(ج) دعم العمليات الانتخابية وضمان إجراء انتخابات ديمقراطية موضوع بها، بما في ذلك من خلال الإشراف أو غير ذلك من الوسائل؛

(د) تقديم المساعدة في إعادة سيادة القانون والأمن العام في هايتي من خلال توفير الدعم المساند للشرطة الوطنية الهaitية وكذلك بتعزيز المؤسسات؛

(ه) تقديم المساعدة، إلى جانب الشركاء الآخرين، في الإصلاح وتعزيز مؤسسات القضاء وإعادة إنشاء نظام المؤسسات الإصلاحية؛

(و) مساعدة الحكومة الانتقالية، ولا سيما الشرطة الوطنية الهaitية، ببرامج شاملة ومستدامة لترع السلاح والتسيريع وإعادة التأهيل، لكل الجماعات المسلحة، بما يشمل النساء والأطفال المرتبطين بهذه الجماعات، وكذلك بتدابير مراقبة الأسلحة وتدابير الأمن العام؛

(ز) دعم الحكومة الانتقالية في بدء حوار وطني متواصل يشمل قاعدة عريضة لوضع إطار شامل لقضايا السياسات الرئيسية المتعلقة ببناء الدولة والتنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تطبيق اللامر كزية؛

(ح) دعم الحكومة الانتقالية في بسط سلطة الدولة على جميع أنحاء هايتي ودعم الحكم الرشيد على الصُّعد المحلية؛

- (ط) مساعدة الحكومة الانتقالية في جهودها الرامية إلى بدء عملية مصالحة وطنية فضلاً عن تعزيز التماست الاجتماعي هدف رأب الصدع على جميع الصُّعد؛
- (ي) تسهيل توفير المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين من شعب هাযٍت ووصولهم إليها، مع التركيز بصفة خاصة على أكثر قطاعات المجتمع ضعفاً ولا سيما النساء والأطفال؛
- (ك) مساعدة الحكومة الانتقالية بإعادة الخدمات العامة الأساسية؛
- (ل) دعم أنشطة خلق فرص العمل في سياق استراتيجية للتنمية المستدامة؛
- (م) رصد حالات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، بما في ذلك حالة اللاجئين والشريدين العائدين؛ وتعزيز قدرة المؤسسات والمجتمع في هাযٍت على رصد وتعزيز وحماية حقوق الإنسان ولا سيما للنساء والأطفال، لكي يتسمى ضمان مسألة الأفراد فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وتوفير وسائل لالتصاص للضحايا؛
- (ن) التعاون والتنسيق مع منظمة الدول الأمريكية، والجماعة الكاريبيّة، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها فضلاً عن جميع الجهات المعنية، وبخاصة المانحين، في تنفيذ هذه المهام؛
- (و) ضمان أمن الموظفين التابعين للأمم المتحدة والمرتبطين بها وحرية تنقلهم؛ وحماية ما يرتبط بالعملية من موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومتناهٍها ومعداتها والأصول المتصلة بالشؤون الإنسانية؛ والقيام، في حدود الموارد والقدرات المتاحة، ومع مراعاة مسؤوليات السلطات الهايتية، بحماية المدنيين الذين يواجهون هدداً وشيكاً بال تعرض للعنف البدني؛
- (ع) إدماج المنظور الجنسي كعنصر أساسي في سياسات البعثة وبرامجها وأنشطتها، ودعم وضع استراتيجية وطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة والمشاركة التامة للمرأة على قدم المساواة في العملية الانتقالية.
- ٧١ - يوصى بإنشاء البعثة لفترة أولية مدتها ٢٤ شهراً، إلى ما بعد تنفيذ نتائج انتخابات عام ٢٠٠٥، تقدم خلالها تقارير مرحلية إلى المجلس. ويوصى بأن يؤخذ للبعثة بعد ذلك لفترات لاحقة مدة كل منها ١٢ شهراً، مع إجراء استعراضات دورية فيما يتعلق بالزيج المناسب من عناصرها المختلفة والأولوية التي تعطى لمحالات النشاط المتعددة.

باء - هيكل العمليات ومفهومها

٧٢ - ستكون البعثة متعددة الأبعاد وتقوم بمساعدة هايتها على التصدي بشكل مستدام لمجموعة من المسائل المعقدة المختلفة، وعلى تحقيق السلام والاستقرار، وبناء مؤسسات ديمقراطية عاملة وتعزيزها، ودعم إعادة سيادة القانون؛ وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن الحكم الرشيد. وتضطلع البعثة بهذه الأنشطة بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع السلطات الهايتية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، وكذلك مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومع السكان عامة.

هيكل العمليات

٧٣ - لكي تنجذب البعثة ولاتها سيلزم عصر مدنى قوى، يشمل الشرطة المدنية للأمم المتحدة، تسانده قوة عسكرية قوية تابعة للأمم المتحدة. وإضافة إلى العنصر العسكري، وعنصر الدعم، وشعبة الأمن، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام، أوصي بأن تكون البعثة من ركابن تحت القيادة العامة للممثل الخاص للأمين العام تشمل ركنا للشؤون الإنسانية والتنمية، ورकنا للشؤون المدنية.

٧٤ - وأحد الركابن، الذي سيكون تابعاً لنائب للممثل الخاص للأمين العام للشؤون الإنسانية والتنمية، بما في ذلك بصفته المسئول القائم ومنسق الشؤون الإنسانية، سيكون مسؤولاً عن تنسيق أنشطة مجموعة الجهات العاملة في مجال الشؤون الإنسانية والتنمية، وحشد الموارد، وزرع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل.

٧٥ - أما الركن الآخر الذي سيكون تابعاً لنائب للممثل الخاص للأمين العام للشؤون المدنية فسيضم الشرطة المدنية، والشؤون المدنية، وحقوق الإنسان، ويقوم بدعمه مستشاران لشؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحماية الأطفال، ووحدة للشؤون الجناسية، ذات صلة مباشرة بالممثل الخاص للأمين العام. وسيعمل نائب للممثل الخاص للأمين العام للشؤون المدنية أيضاً كرئيس للبعثة في غياب الممثل الخاص للأمين العام. وسيجري تحديد العناصر المتصلة بالقضاء والمؤسسات الإصلاحية والانتخابات بعد إجراء مزيد من التقييم والمشاورات مع الجهات المعنية، ومن بينها منظمة الدول الأمريكية والجامعة الكاريبيّة.

٧٦ - وقد يلزم تفكيك البعثة ومفهوم عملائها في مرحلة لاحقة ويتوقف ذلك على المشاورات الجارية مع منظمة الدول الأمريكية والجامعة الكاريبيّة، والعملية السياسية المتغيرة والحالة الأمنية المتقلبة فضلاً عن البرامج الجارية والمقبلة التي يتضطلع بها عدد من الجهات الفاعلة من بينها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الإقليمية الأخرى، فضلاً عن الجهات المنبثقة الثانية والمتعددة الأطراف. وسيجري وضع خطة تفويض للبعثة

تضمن تفاصيل الأهداف والمهام والجدال الرمذانية للعمليات كما سيجري تدوينها بحسب الاقتضاء.

٧٧ - وستعمل البعثة بسلسل قيادي واضح تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، الذي سيعمل أيضاً كرئيس للبعثة وتكون له سلطة مباشرة فيما يتعلق بإدارة جميع الأنشطة والعمليات. وسيظل الممثل الخاص للأمين العام على اتصال بالسلطات الحكومية وغيرها من الجهات المعنية، ولا سيما الدول الأعضاء المهمة، والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الشائنة والمتحدة الأطراف، فضلاً عن المجتمع الدبلوماسي. وسيبذل الممثل الخاص للأمين العام مساعيه الحميدة لدى السلطات الحكومية على جميع الصعد بحسب الاقتضاء وستكون للممثل الخاص للأمين العام أيضاً سلطة عامة على سائر أنشطة الأمم المتحدة في هايتي لدعم ولاية البعثة وسيوفر القيادة والتوجيه السياسي والدعم لمنظومة الأمم المتحدة في هذا الخصوص. وسيقوم بمساعدة الممثل الخاص للأمين العام فريق من كبار المديرين يتكون من جملة موظفين منهم نائبان، وقائد للقوة ومفوض للشرطة، ومسؤول إداري أول.

٧٨ - وستنتشر البعثة وتعمل بحرية في جميع أرجاء هايتي كما أنها ستقيم وجوداً لها في أجزاء شتى من البلد. وستُنشر عناصر من العملية في عشرة مكاتب إقليمية وبسبعين قطاعات. وسيُركز الاهتمام على تحقيق التكامل والتعاون والتنسيق على جميع المستويات داخل البعثة سواء في المقر أو في المكاتب الميدانية.

التنسيق

٧٩ - منذ أن غادرت البلد آخر بعثة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠١، ظلت وكالات الأمم المتحدة وبرايحها، فضلاً عن منظمة الدول الأمريكية والجامعة الكاريبيّة ومنظمات أخرى، تعمل بنشاط في هايتي. فعلى الصعيد السياسي، أدت منظمة الدول الأمريكية دوراً قيادياً في مجالات حيوية، من قبيل التفاوض على صيغة لتشكيل مجلس انتخابي مؤقت، وإنشاء بعثة خاصة تابعة لمنظمة الدول الأمريكية منذ عام ٢٠٠٢. وضماناً للتنسيق والترابط بين الجهود الدوليّة المبذولة في هايتي، تتضمّن البعثة البرامج والقدرات الفنية التي استحدثتها على مر السنوات وكالات الأمم المتحدة وبرايحها وكذلك المنظمات الإقليمية في مجالات من بينها القضاء، وإضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الحكومية، وحقوق الإنسان، وال التربية القومية، والحكم الرشيد، وستسفید من تلك البرامج والقدرات.

٨٠ - وستسعى البعثة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون مع هذه العناصر الفاعلة وضمان استمرارية العمل في المستقبل القريب وكذلك على المدى الطويل. وقد جرت

مشاورات، كان آخرها يومي ۱۲ و ۱۳ نيسان /أبريل ۲۰۰۴، مع منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية بشأن طائق التعاون في إطار بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك تحديد أدوار كل طرف ومسؤولياته. وقد تفضي هذه المشاورات إلى إجراء تغييرات في هيكل البعثة المقترن.

٨١ - وضماناً لتجمیع القدرات المؤسسية تحقيقاً لأقصى فعالية، ستتشكل آليات التنسيق والاتصال جزءاً لا يتجزأ من مكتب الممثل الخاص للأمين العام ومكتبي نائب الممثل الخاص للأمين العام. وسيعزز هذا الهيكل التكامل التعامل مع السلطات المائية كشريك، مع ضمان قيام المجتمع الدولي بعمل موحد ومنسق. كما ستنخرط البعثة في أنشطة تنسيق وفي تبادل المعلومات والتعاون على نحو وثيق مع الأوساط المائية والدبلوماسية من أجل تيسير اضطلاعها بالمهام الموكولة إليها وتعزيز فعالية استجابة المجتمع الدولي في هايتي. ولبلغ هذه الغاية، ستتشكل "مجموعة أساسية" تضم الممثل الخاص للأمين العام ونائبه، وممثلين عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، وجهات معنية رئيسية أخرى. وستجتمع هذه المجموعة، ذات الطابع الاستشاري، بصورة منتظمة بغرض استعراض أولويات السياسة العامة للبعثة واستعراض تنفيذها. ويمكن أن تجتمع أيضاً، عند الحاجة، مجموعة تضم ممثلين عن نفس الأطراف الفاعلة في نيويورك أو واشنطن العاصمة.

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

٨٢ - ستوازن الممثل الخاص للأمين العام في عمله، كجزء من مكتبه، شعبة مكلفة بالشؤون السياسية وإعداد التقارير السياسية، ووحدة للتخطيط وأفضل الممارسات، ومكتب للشؤون القانونية، ومكتب لشؤون الإعلام، ومركز للعمليات المشتركة، ومكتب لراجع الحسابات المقيم. وسيكون رئيس موظفي مكتب الممثل الخاص للأمين العام مسؤولاً عن التنسيق الإجرائي داخل العملية، حيث سينظم سبل الاتصال بين الممثل الخاص للأمين العام وجميع عناصر العملية، والإدارة اليومية لمكتب الممثل الخاص للأمين العام.

الشؤون السياسية وإعداد التقارير السياسية

٨٣ - ستقدم شعبة الشؤون السياسية وإعداد التقارير السياسية المشورة والتقييمات السياسية إلى الممثل الخاص للأمين العام وإلى كذلك البعثة بوجه عام. وسترصد الشعبة التطورات السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من التطورات ذات الصلة الحاصلة في جميع أنحاء البلد، وتحلّها وتُعد تقارير عنها، وهو ما يمكن أن يكون له تأثير في تنفيذ ولاية البعثة. كما أنها ستساعد الممثل الخاص وكبار المديرين الآخرين في اتصالهم مع السلطات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المائية؛ وستبقى على اتصال وشيج

بالجهات المعنية ذات الصلة، ومن بينها الأوساط الدبلوماسية ومنظمة الأمم المتحدة ككل؛ وستلبي متطلبات البعثة من حيث تقديم التقارير؛ وستقدم مدخلات، بحسب الاقتضاء، لنشر المعلومات العامة ذات الطابع السياسي. وستساعد الشعبة أيضاً الممثل الخاص للأمين العام على القيام بدوره بوصفه رئيس "المجموعة الأساسية".

التخطيط وأفضل الممارسات

٨٤ - ستساعد وحدة التخطيط وأفضل الممارسات الممثل الخاص للأمين العام على وضع وتحديث الخطة للبعثة، بما في ذلك وضع خطة تفازد مهام البعثة، وستحرص على مراعاة الدروس المستفادة والممارسات الجيدة طوال مدة تفازد مهام البعثة.

الشؤون القانونية

٨٥ - سيزود مكتب الشؤون القانونية الممثل الخاص للأمين العام بالمشورة في ما يتعلق بجميع جوانب ولاية عملية الأمم المتحدة، فضلاً عن قضايا القانون الدستوري، خاصة ما يهم منها العملية الانتقالية السياسية في هايتي. كما سيقدم المكتب مشورته بشأن أي قضايا قانونية قد تستجد بشأن الأنشطة الفنية لعملية الأمم المتحدة، بما فيها مواضع القانون الدولي، وحقوق الإنسان، ونزع سلاح المقاتلين وتسریحهم وإعادة إدماجهم، والشرطة، وسيادة القانون. وسيقدم المكتب دعمه أيضاً للسلطات المهايئية في إجراء استعراض للتشريعات الوطنية، لو طلب إليه ذلك، وذلك لجعل هذه التشريعات متسقة مع التزامات هايتي التي تنص عليها الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، سيقدم المكتب دعمه للوحدات الإدارية التابعة للبعثة في مجالات من قبيل الامتيازات والمحاصنات، ومسائل المشتريات، والترتيبات القانونية الخاصة بأي أماكن عمل تمتلكها الحكومة وتتوفر لعملية الأمم المتحدة، وأي مطالبات على الأمم المتحدة من أطراف ثالثة، إلى جانب أي مسائل قانونية هم تفسير نظامي الأمم المتحدة الأساسي والإداري أو تطبيقهما.

مركز العمليات المشتركة

٨٦ - سيقوم مركز العمليات المشتركة، إلى جانب وحدات التحليل التابعة للبعثة والمولفة، بحسب الاقتضاء، من موظفين مدنيين وأفراد عسكريين وأفراد الشرطة المدنية، بتحليل وتوليف المعلومات المستمدة من جميع المصادر وسيُعد تقييمات للمخاطر الشديدة، بوصف ذلك من مهامه الأساسية، ليقدمها إلى الممثل الخاص للأمين العام، وسيقدم مشورته بشأن السُّلُل المناسبة للتصدي لها. ويمكن أيضاً، بحسب الاقتضاء، إنشاء آليات مماثلة على الصعيد المحلي.

شؤون الإعلام

٨٧ - سيتولى مكتب شؤون الإعلام دوراً مركزياً في توضيح وجود الأمم المتحدة في البلد والمساعدة على بناء ثقة الجمهور في وجودها ذاك. ومن شأن وضع برنامج لشئون الإعلام أيضاً أن يجتهد الدعم العام من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والعملية السياسية الدستورية، بما فيها الانتخابات الختمة، فضلاً عن نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والمساهمة في توعية أوسع الإعلام بهذه المسائل. وسيقتضي إعلام عامة الناس بصورة فعالة وضع برامج توعية وتنقيف على نطاق البلد. وبالإضافة إلى ذلك، سيضم مكتب شؤون الإعلام التابع للبعثة قدرة على إقامة علاقات مع وسائل الإعلام ورصدها إلى جانب الإنتاج الإذاعي والمائي والمطبوع.

ركن الشؤون المدنية - جيم

٨٨ - سيضم ركن الشؤون المدنية، الواقع تحت سلطة نائب الممثل الخاص للأمين العام، الشرطة المدنية ومكتباً للشؤون المدنية ومكتباً لحقوق الإنسان. كما ستضم مستشارين في مجال فايروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحماية الطفل، فضلاً عن وحدة معنية بقضايا المرأة.

الشرطة والقضاء والمؤسسات الإصلاحية

٨٩ - بالنظر إلى الحالة الحرجة التي يشهدها قطاعاً الأمن الداخلي والقضاء الجنائي في هايتي، ستضم البعثة قوة مدنية عتيدة، ضمن مفهوم يشمل الدروس المستفادة من البعثات السابقة والقائمة. ولا بد من إجراء تقييم آخر للنظام القانوني والقضائي والمتصل بالمؤسسات الإصلاحية لمعرفة الدور الذي يمكن للبعثة أن توديه في تلك الحالات. وسيأخذ هذا التقييم في الاعتبار الأعمال التي قام بها كل من منظمة الدول الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من الأطراف الفاعلة في ما مضى والأعمال التي ما فتئت تقوم بها في هذه الحالات. وسأعود إلى المجلس بشأن هذه المسألة بمجرد أن يُنجز هذا التقييم.

٩٠ - وستقدم الشرطة المدنية دعمها للحكومة الانتقالية من أجل إعادة سيادة القانون والأمن العام، بما في ذلك ما تبذله من جهود في سبيل بسط سلطة الدولة على جميع أنحاء هايتي. وسيظل حفظ القانون والنظام العام من مسؤولية الشرطة الوطنية الهaitية. غير أن البعثة ستساعد الشرطة الوطنية الهaitية وتدعمها، عند الاقتضاء، من خلال أمور من بينها مرافقتها في أداء واجباتها وتقديم الدعم التشغيلي عن طريق أمور من ضمنها تنظيم دوريات مشتركة والتصدي للقلائل المدنية بصورة مشتركة.

٩١ - وستساعد الشرطة المدنية أيضاً على إعادة سيادة القانون والنظام العام عن طريق تعزيز المؤسسات وإضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهaitية بصورة مستدامة.

كما ستساعد الشرطة المدنية أكاديمية الشرطة الوطنية الهايتية على تنفيذ برامجها التدريبية؛ وتوجيه التدريب التطبيقي وتوفيره على المستويات العملية الرئيسية للشرطة الوطنية الهايتية؛ وتلقين المهارات والمبادرة بالمساعدة على تنفيذ مهام الإدارة المتعددة المستويات داخل الشرطة الوطنية الهايتية؛ واستحداث وتشغيل آلية رقابة فعالة وشفافة وخاضعة لمساءلة داخل الشرطة الوطنية الهايتية؛ ووضع وتنفيذ برامج لفرز واعتماد ضباط إنفاذ القوانين وفقاً للمعايير الدولية؛ ودعم تنفيذ برنامج مجتمعي لحفظ النظام والأمن في جميع أرجاء البلد. كما أن الشرطة المدنية ستساعد على إيجاد وتعزيز قدرة شاملة لإنفاذ القانون تابعة للشرطة الوطنية الهايتية بحيث تتوارد تلك القدرة بصورة مستدامة، وبحيث تشمل أنشطة والتصدي للقلائل المدنية، وتنظيم دوريات بحرية وبحرية لحفظ النظام والأمن على الحدود، والقضاء، وجمع المعلومات، وشؤون المحرقة، والجمارك، وسلطة الموانئ، والقطاعات ذات الصلة بالأمن الداخلي، وستساعد على تحديد المتطلبات المتعلقة بالبنية التحتية واللوگستيات ذات الصلة بذلك، بحسب الحاجة. وعلاوة على ذلك، ستقدم الشرطة المدنية المشورة والتدريب، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، للشرطة الوطنية الهايتية في أنشطتها المتعلقة بإإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات. كما أن الشرطة المدنية ستدعم عناصر البعثة الأخرى في أنشطة مختارة من أنشطة نزع سلاح المقاتلين وتسييرهم وإعادة إدماجهم. وختاماً، ستسعى وحدة الشرطة المدنية إلى بناء ثقة الجمهور في قطاع القضاء الجنائي عن طريق مراقبة الشرطة الوطنية الهايتية وإسداء النصح وتقديم التقارير بشأن أنشطتها من حيث امتثالها للمعايير المهنية واحترامها حقوق الإنسان. وسيقتضي ذلك من الشرطة المدنية أن تتحذب موقع مشتركة مع السلطات الهايتية وأن تقيم علاقات وثيقة معها وأن تكون لها الحرية في دخول المنشآت ذات الصلة، بما فيها مكاتب الشرطة ومراكز الاعتقال، فضلاً عن الاطلاع على محفوظات الشرطة وملفاتها الخاصة بالتحقيقات.

٩٢ - وللقيام بهذه المهام، ستتألف الشرطة المدنية من أفراد يبلغ جموعهم ٦٢٢ . وسيشمل هذا العدد ٨٧٢ مستشاراً بشأن معايير الإدارة والتدريب والتوجيه والمعايير المهنية (المفتشية العامة)، يعملون في مكاتب مشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية على مدار الساعة، طوال أيام الأسبوع، بحسب الاقتضاء، فضلاً عن ست وحدات مشكلة يصل قوام كل منها إلى ١٢٥ ضابطاً، تعمل بمحسب قواعد الاستباك الخاصة بالشرطة المدنية، وذلك من أجل توفير الدعم التشغيلي في الأنشطة وال المجالات المعقدة التي تكون قدرات الشرطة الوطنية الهايتية فيها محدودة.

٩٣ - وبسبب الأوضاع الأمنية المتقلبة السائدة وضعف قدرة الشرطة الوطنية الهايتية في الوقت الراهن، ومراعاة للوقت اللازم لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، ستدعم

وحدات الشرطة المدنية المشكّلة الشرطة الوطنية الهايئية في القيام بمهام حفظ القانون والنظام؛ وستساعدها، بحسب الاقتضاء، على معالجة مشاكل القلائل المدنية؛ وستساعد على ضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والموظفين ذوي الصلة بهم وحرّية تنقلهم؛ وحماية أرواح المدنيين الذين تهددهم أحطمار وشيكّة، وذلك في حدود الوسائل والقدرات المتاحة. وستنشر ثلاث وحدات مشكّلة للشرطة في مدينة بور - أو - برانس ووحدة في كل من غونيف وكاب هيسين وليه كاييه. ومع زيادة الشرطة الوطنية الهايئية قدرها وسدّها الثغرة الأمنية تدريجياً، سيعاد النظر في عدد أفراد الشرطة المدنية ومهامها ومحالات عملها.

الشؤون المدنية

٩٤ - سيكون مطلوباً من مكتب الشؤون المدنية أن يهتم الظروف الازمة لوجود ديمقراطية عاملة وإنشاء السلطة المحلية الشرعية وتعزيزها في جميع أنحاء البلد. وسيكون هناك تشديد على التفاعل على المستوى الشعبي مع التركيز على إدامة بناء القدرات، وتنمية الديمقراطية، والحوار والمصالحة، والحكم الرشيد. وإضافة إلى ذلك، سيقدم المكتب المساعدة في تقييم آخر لاحتياجات، بالتشاور مع سلطات هايئي والشركاء الدوليين الآخرين، ولا سيما منظمة الدول الأمريكية، في تحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه البعثة في العملية الانتخابية. ولذلك، سأعود إلى المجلس بشأن هذه المسألة في حينها.

٩٥ - وإنجازاً لهذه المهام، سيدعم مكتب الشؤون المدنية في جملة أمور، المبادرات الرامية إلى قيام حوار وطني، بما في ذلك على الصعيد المحلي؛ وسيحدد المشاريع ذات الأثر السريع وسينسق تنفيذها من جانب الشركاء المنفذين وذلك بالتشاور الوثيق مع السلطات المحلية؛ وسيساعد في تنمية قدرة منظمات المجتمع المدني وتعزيزها؛ وسيظل على اتصال بال مجالس الإقليمية والبلدية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية. وسيضطلع مكتب الشؤون المدنية بهذه الأنشطة عن طريق توعية السكان في ١٧٣ كوميونا في البلد، وبالمشاركة في الاجتماعات البلدية - وهي منتدى يناقش فيه السكان المحليون وجهات أخرى مع السلطات المسائل التي تكون موضوع اهتمام مشترك. وسيقدم المكتب أيضاً المساعدة إلى الشرطة المدنية وغيرها من الخبراء في شؤون سيادة القانون، ونزع السلاح والتسيير وإعادة الإدماج، وحقوق الإنسان، وسيبني التعاون مع الوجود الميداني لوكالات الأمم المتحدة وصاديقها وبرائحتها في هذا الصدد. وسيساعد المكتب أيضاً العناصر العسكرية وغيرها من عناصر البعثة في الاتصال على صعيد المجتمع المحلي. وسيضم موظفين للشؤون الجنسانية في مكاتب الميدانية، يعلمون على نحو وثيق مع سلطات هايئي ومنظمة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، لكافلة الاتساق بين سياسات البعثة والأولويات الجنسانية المحلية

والوطنية. وفي القيام بهذه الأنشطة، سيعمل المكتب على نحو مشترك وتعاون وثيق مع ركن الشؤون الإنسانية والتنمية، ولا سيما في ما يتعلق بالمبادرات الجارية ذات الصلة بالحوار والمصالحة، وسيادة القانون، والمشاريع ذات الأثر السريع.

حقوق الإنسان

٩٦ - نظرا إلى الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان حاضراً ومتقبلاً، وعملاً على التصدي لهذه الحالة تصدرياً شاملأ، سينشأ مكتب حقوق الإنسان، تُسند إليه ولاية تعزيز حقوق الإنسان ورصدتها وحمايتها. ووفاء بهذه الولاية، فإن المكتب سيقوم بجملة أمور من بينها رصد حالة حقوق الإنسان وتقدم تقارير عنها؛ وتعزيز قدرة هايتي على رصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، بما في ذلك حالة اللاجئين العائدين والمشردين؛ ومساعدة سلطات هايتي على كفالة المسائلة الفردية عن انتهاكات حقوق الإنسان وإنصاف الضحايا. وسيحقق المكتب ذلك من خلال القيام بأمور منها تقديم الدعم إلى سلطات هايتي في وضع استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان وخططة عمل لها؛ وتقدم الدعم لبرامج التدريب والتشغيل في مجال حقوق الإنسان؛ وتقدم الدعم للمؤسسات الوطنية المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان وحمايتها.

٩٧ - وستقدم مفوضية حقوق الإنسان الدعم الفني والمنهجي في جميع مراحل البعثة، وستساعد في اختيار موظفي شؤون حقوق الإنسان الذين سيتشارون في البلد. وسيُدرس توسيع وجود مفوضية حقوق الإنسان في إطار البعثة هدف كفالة وجود مستمر لحقوق الإنسان في هايتي في الأعوام المقبلة. وسيعمل مكتب حقوق الإنسان على نحو وثيق مع جميع عناصر البعثة، ولا سيما العنصر العسكري، وعنصر الشرطة المدنية، وعنصر وحدة الشؤون الجنسانية، ووحدة نزع السلاح والتسيريح وإعادة الإدماج، لكيفالة إدماج سياسات حقوق الإنسان وحمايتها في استراتيجية البعثة وبرامجها السياسية العامة.

الشؤون الجنسانية

٩٨ - تماشياً مع أحکام قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، سُنشأ وحدة للشأن الجنسي في إطار مكتب الشؤون المدنية، لتيسير ودعم وتقديم المشورة التقنية لجميع موظفي البعثة لكيفالة تعليم مراعاة المنظور الجنسي. وستقدم وحدة الشؤون الجنسي المساعدة لركن الشؤون الإنسانية والتنمية في كفالة توفير المساعدة الإنمائية الملائمة للمرأة، ولا سيما في ما يتعلق بالاستراتيجيات الطويلة الأجل في هذا المجال، وفي هذا الصدد ستعمل وحدة الشؤون الجنسي على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في دعم سلطات هايتي والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات

النسائية، في وضع جدول أعمال وطني لمعالجة أوجه التفاوت بين الجنسين على جميع المستويات فضلاً عن العنف ضد المرأة.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٩٩ - تماشياً مع أحكام قرار مجلس الأمن رقم ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، ستضم البعثة مستشاراً في شؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للمساعدة في تعليم برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كل عناصر البعثة وسياساتها وبرامجها، بما في ذلك عن طريق القيام بوضع استراتيجية للبعثة للتدريب في هذا المجال وللتوعية والوقاية وتنفيذ هذه الاستراتيجية ورصدها وذلك للحد من خطر انتقال فيروس نقص المناعة البشرية. كذلك سيقوم مستشار شؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بتقديم الدعم إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وكذلك إلى المنظمات غير الحكومية في مساعدة سلطات هايتي والمجتمع المدني في وضع استراتيجية وطنية للإيدز خاصة بهما.

حماية الطفل

١٠٠ - نظراً لأهمية قضايا حماية الطفل، ستضم البعثة مستشاراً في شؤون حماية الطفل لكافلة إيلاء أولوية لحقوق الطفل وحمايته ورفاهه في البعثة كلها. وسيقوم خبير شؤون حماية الطفل، بالتعاون الوثيق مع اليونيسيف، بشأن قضايا حماية الطفل وسيرصدها ويقدم تقارير بشأنها وسيعمل على إذكاء الوعي بها لدى جميع أفراد البعثة.

دال - رُكن الشؤون الإنسانية والتنمية

١٠١ - سيتولى رئاسة رُكن الشؤون الإنسانية والتنمية نائب للممثل الخاص للأمين العام، يكون مسؤولاً، بما في ذلك، بحكم صفتة الشخصية كمنسق مقيم ومنسق للشؤون الإنسانية، عن تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والتنمية، وتنسيق شؤون المانحين وتبعة الموارد، ونزع السلاح والتسرع وإعادة الإدماج.

١٠٢ - سيقدم المساعدة لنائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون الإنسانية والتنمية، بصفته منسق الشؤون الإنسانية، مكتب لشؤون التنسيق، يكفل التنسيق اللازم مع المؤسسات الوطنية وما بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمانحين، والمنظمات غير الحكومية والعناصر الأخرى التي تكون منها البعثة. وسيكون الهدف هو كفالة تكامل عناصر المساعدة الإنسانية الطارئة والإعاش. وسيكون برنامج المساعدة لا مركزياً، وذلك من خلال إنشاء حمس وحدات تنسيق ميدانية في أشد المناطق تضرراً. وسينشأ مركز لوجستي مشترك للأمم المتحدة ليقدم الدعم إلى منسق الشؤون الإنسانية بغية التنفيذ العملي

لأنشطة المساعدة في الميدان. وستُقدّم المساعدة لنائب الممثل الخاص للأمين العام في كفالة الاتصال اللازم مع العنصر العسكري في ما يتعلق بأمن المساعدة الإنسانية وإيصالها ومن أجل ضمان تعليم أنشطة الحماية في كل مراحل الاستجابة الإنسانية. وختاماً، ومع مراعاة شدة تعرض هايني للظواهر الطبيعية، فإنه ينبغي ربط مهام الاستجابة في حالات الكوارث والحد منها بمحكّب شؤون التنسيق لكتفالة تنمية القدرات الوطنية للتخفيف من أثر الكوارث وتوفير استجابة متکاملة عند حدوثها.

١٠٣ - وسيكفل نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون الإنسانية والتنمية، بصفته منسقاً مقيماً، أن تكون الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة منسقة تنسيقاً كاملاً، في المقام الأول، مع أنشطة البعثة في كل مراحل فترة ولايتها، ولا سيما بالقيام، في المراحل الأولى، بمحشد الجهود لإعادة الخدمات الأساسية إلى سابق عهدها ولتعزيز فرص العمل. وسيقدّم عنصر التنمية المساعدة إلى سلطات هايني في وضع استراتيجية إغاثية وطنية، تقوم على أساس الحوار التنهجي وتوافق الآراء فيما بين الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والمحلي، وهو ما يمكن أن يكون بمثابة إطار لجهود التعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف. كذلك يمكن أن تضم الاستراتيجية المقترحة خطوات نحو بناء مؤسسات ديمقراطية وحكم رشيد، بما في ذلك مؤسسات لسيادة القانون، باعتبارها ضرورية لكتفالة سلام دائم وتنمية مستدامة على المدى الطويل. وعلى وجه الخصوص، ستُحدد الاستراتيجية المقترحة السبل الكفيلة على المدى الطويل باستمرار المساعدة المقدمة من خلال البعثة في مجالات من قبيل سيادة القانون، والإنعاش الاقتصادي، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والقضايا الجنسانية. وسيكفل ركن الشؤون الإنسانية والتنمية أيضاً مشاركة السلطات المحلية والسكان المحليين في تحديد أولوياتهم الإغاثية والمساعدة ذات الصلة.

نزع السلاح والتسرّع وإعادة الإدماج

١٠٤ - من أجل تقليل المساعدة لتخفيض استراتيجية وطنية لنزع السلاح والتسرّع وإعادة الإدماج وتنفيذها، ستضم البعثة وحدة لنزع السلاح والتسرّع وإعادة الإدماج تعمل على نحو وثيق مع جميع عناصر البعثة، ولا سيما العنصر العسكري، وعنصر الشرطة المدنية، وعنصر حقوق الإنسان، وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وستجمع البعثة ما بين الخبرة التقنية الراهنة في مجال نزع السلاح والتسرّع وإعادة الإدماج والموارد المتاحة في البلد، وستفيد منها. وسوف تشارك وحدة نزع السلاح والتسرّع وإعادة الإدماج من أجل إنجاز مهامها في وضع وتنفيذ الخطط الأولية لنزع سلاح الجماعات

المسلحة وفي بلورة استراتيجية شاملة لترع السلاح والتسريع وإعادة الإدماج، بما في ذلك الجهود المبذولة لإعادة الإدماج ومراقبة الأسلحة.

هاء - العنصر العسكري

١٠٥ - نظراً للوضع الأمني المتقلب، بما في ذلك انتشار الأسلحة في هايتي، ستعمل البعثة في إطار قواعد اشتباك حازمة وبقدرة كافية على التعامل مع التهديدات التي تُحدّق بتنفيذ ولايتها. وسيساعد العنصر العسكري في الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة في كل أرجاء البلد. وسيوفر الأمن في كل المدن الرئيسية وما حولها؛ وسيصون الواقع والمنشآت الرئيسية؛ وسيوفر الأمن على امتداد الطرق الرئيسية؛ وسيمنع الجماعات المسلحة من ممارسة العنف؛ وسيحمي الطرق المؤدية إلى الهياكل الأساسية للمساعدة الإنسانية؛ وسيضطلع بهم نزع السلاح جنباً إلى جنب مع الشرطة الوطنية الهايتية والشرطة المدنية الدولية؛ وسيقدم المساعدة إلى الشرطة الوطنية الهايتية والشرطة الدولية في حالة نشوب أعمال شغب وعنف منظم، بحسب ما تقتضيه الحاجة، وسيرصد نقاط العبور الرئيسية على طول الحدود؛ وسيوفر الحماية للأصول الوطنية والأصول الأمم المتحدة والمساعدة الإنسانية الرئيسية في البلد. وسيكفل العنصر العسكري أيضاً الأمن وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وسيحمي، إلى أقصى حد ممكن، المدنيين الذين يواجهون تهديداً وشيكاً بالposure لعنف بدئي، وسيلزم أن يرصد العنصر العسكري بيئة الأمن والقانون والنظام والتحقق منها، وأن يجعل هدفه هو الوقاية من تصاعد التهديدات الأمنية الوشيكة ومنعها وردعها.

١٠٦ - ولأداء هذه المهام، سيتألف العنصر العسكري من عدد لا يتجاوز ٦٧٠٠ جندي من جميع الرتب سيجري نشرهم في جميع أنحاء البلد. وعند اكتمال النشر، سيكون هناك لواء من المشاة يتألف من كتيبة مشاة في بور - أو - برانس للحفاظ على الأمن في العاصمة التي يبلغ عدد سكانها نحو مليوني شخص وعلى امتداد الطريق الرئيسي المؤصل إلى الحدود؛ وكتيبة في كل من كاب هيسين وهينشى لتغطية المراكز السكانية الإقليمية ورصد نقاط العبور الرئيسية على امتداد الحدود، وكتيبة في غونيف لتوفير الأمن لثالث أكبر مدينة وعلى امتداد الطرق الرئيسية المؤصلة إلى العاصمة؛ وكتيبة في بورت دي بيه لتوفير الأمن في المنطقة الشمالية الغربية النائية، وكتيبة في ليه كايه وكتيبة صغيرة تتألف من نحو ٤٥٠ فرداً في حاكميل لتأمين مناطق الجنوب الغربي الواسعة. وستتمركز في بور - أو - برانس أيضاً قوة احتياط مستقلة هي عبارة عن سرية مشاة للرد السريع منقوله جواً لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأمن في جميع أنحاء البلد.

١٠٧ - وسيجري نشر القوات على التوالي في عناصر بحجم لواء أو كتيبة في سبعة قطاعات على نطاق البلد. فأولاً، سيجري نشر قيادة قوة الأمم المتحدة والوحدات المساندة لها في بورت - أو - برايس في النصف الثاني من أيار/مايو لبدء أعمال التنسيق والتحضير لعملية الانتقال مع القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات، وللإشراف على نشر قوة الأمم المتحدة ومواصلة تقدمها. وسيكمل نقل السلطة من قيادة القوة المؤقتة إلى قيادة قوة الأمم المتحدة بحلول ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ومتى تم نقل السلطة بين القيادتين، يتوقع أن ترحل وحدات القوة المؤقتة تدريجياً في إطار عملية إحلال مناسبة ومنتظمة من جانب قوات الأمم المتحدة، وهي عملية أساسية لتفادي أي ثغرات أمنية. وسيكون هناك اتصال وتنسيق بين قيادة قوة الأمم المتحدة والقوة المؤقتة إلى أن تخلي قوات القوة المؤقتة منطقة البعثة. ويجب أن يكون الحلول التدريجية محل قوات القوة المؤقتة في بور - أو - برايس وأماكن أخرى خاضعاً لتنسيق دقيق وتحطيم مشترك بين قيادي القوة المؤقتة وقوة الأمم المتحدة؛ وسيلي ذلك نشر قوات إضافية للقيام بطائفة أوسع من المهام التي ستؤديها قوة الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يظل العنصر العسكري لازماً لحين إجراء انتخابات حررة ونزيهة ولفترة مناسبة من الوقت بعد ذلك.

واو - الدعم

١٠٨ - سيرأس عنصر الدعم في البعثة المقترحة مسؤول إداري أول، يتبع الممثل الخاص للأمين العام مباشرة. وسيكون عنصر الدعم مسؤولاً عن إنشاء وصيانة الهياكل الأساسية المادية والإدارية اللازمة لتمكين البعثة من أداء ولايتها. وسيستند هذا العنصر إلى مفهوم القيام بخدمات متکاملة في مجال الإدارة والدعم للوفاء بالاحتياجات السوقيّة والمادية والإدارية للبعثة التامة للقدر الأمثل من الفعالية والكفاءة. وسيشمل وحدة لغوية لتقدیم المساعدة اللغوية إلى جميع عناصر البعثة وتوفير تدريب على اللغة الفرنسية واللغة الكريولية إلى موظفي البعثة، بحسب الاقتضاء. وستتشكل البعثة مركزاً للتدريب المتكامل في البعثة ستنظم في إطاره دورة تعرفيّة لجميع أفراد البعثة، من فيهم الأفراد المدنيون والعسكريون وأفراد الشرطة، وبخاصة في مجالات من قبيل الثقافة والتاريخ، فضلاً عن تزويدهم بالتدريب المناسب طيلة مراحل البعثة. وستتقاسم البعثة، حيثما أمكن، أماكن عمل وخدمات مشتركة (وبخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل) مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في هايتي، وذلك لتحسين التنسيق وزيادة فعالية التكلفة.

زاي - الأمن

١٠٩ - عند العمل على توفير الأمن لبعثة الأمم المتحدة، يجب أن تتوحد في الاعتبار البيئة الأمنية الأعم في البلد. فهা�يti تهددها أحطر قد تعرقل العمليات السياسية والإنسانية

والاقتصادية وال المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون وقد تحد أيضاً من مصداقية البعثة وقدرها، مما يعرض أفرادها وموجودتها للخطر.

١١٠ - والممثل الخاص للأمين العام، بوصفه رئيس البعثة، هو المسؤول والمساءل وحده أمام الأمين العام، من خلال وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، عن أمن أفراد و موجودات حفظ السلام. وسيُعين الممثل الخاص للأمين العام أيضاً مسؤولاً ممثلاً من الأمم المتحدة وسيكون، بصفته هذه، مسؤولاً ومساءلاً أمام الأمين العام، من خلال منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة، عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة من غير أفراد حفظ السلام داخل هايتى. وستعمل البعثة بتعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والإغاثية في هذا الصدد.

١١١ - وبالإضافة إلى الأنشطة والعمليات الأمنية التي ستؤديها الشرطة العسكرية والمدنية، سيتلقى الممثل الخاص للأمين العام الدعم في أداء المسؤوليات الأمنية من عدد من العناصر المتصلة بالأمن، ومنها مركز للعمليات المشتركة. وستطبق تدابير خاصة لردع الأخطار التي يتعرض لها أفراد البعثة و موجوداتها، وبخاصة العنف، ولمنع تلك الأخطار واكتشافها والتحذيف من آثارها. وستلتقي البعثة الدعم من عدد كافٍ من موظفي الأمن الدوليين والخليلين في المقر وفي جميع القطاعات والمكاتب الإقليمية، بحسب ما تقتضيه الحال، وستقوم بتنسيق عمليات إدارة الأمن مع الوكالات الإنسانية والإغاثية للأمم المتحدة.

حاء - التبعات المالية

١١٢ - ستتصدر التبعات المالية للبعثة المقترحة قبل إقرار ولايتها في إضافة لهذا التقرير قريباً.

حادي عشر - الملاحظات والتوصيات

١١٣ - مما يؤسف له أن هايتى قد وجدت نفسها، في السنة المائتين لقيامها، مضطورة مرة أخرى إلى مناشدة المجتمع الدولي لمساعدتها على التغلب على حالة سياسية وأمنية خطيرة. وقد نشرت الأمم المتحدة منذ ١١ عاماً بعثة في هايتى، بالاشتراك مع منظمة الدول الأمريكية، وقامت في وقت لاحق بنشر بعثة خاصة بها، لمساعدة السلطات المحلية في إقامة مؤسسات ديمقراطية وفعالة وبناء القدرة الاجتماعية الاقتصادية في البلد. وانتهت آخر بعثة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠١. ويتبين من استقراء الأحداث بعد وقوعها أن تدخلنا كان قصيراً أكثر من اللازم ومحفوظاً بعرقلة محلية على السواء. واليوم يجد المجتمع الدولي نفسه أمام فرصة أخرى لساندته هايتى وشعبها في الانتقال نحو مستقبل ديمقراطي يسوده السلام و زمامه بأيدي أهل هايتى أنفسهم.

١١٤ - ومع ذلك، لن تكون مهمتنا سهلة. فالحالة تبدو أكثر إثارة للتذعوف اليوم مما كانت عليه منذ عقد مضى. وفي الوقت ذاته، فإن التغيير الإيجابي يمكن أن يحدث بطريقة توافر فيها الشفافية والمشاركة الكاملتان واستنادا إلى توافق الآراء والحلول التوفيقية. وإن أرحب بالحلف السياسي الذي نشأ مؤخراً والذي جمع بين زعماء هايتيين كثيرين من أنحاء مختلفة من المجتمع من أجل رسم معلم السير قدماً أثناء الفترة الانتقالية. إلا أن ذلك الحلف لم يضم جميع الحركات السياسية الرئيسية التي كان من الممكن له أن يشملها. فجميع الهaitيين ينبغي أن تتحمّل لهم الفرصة - وأن يغتنموها - للمشاركة على نحو هادف في حوار وطني شامل بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة التي تواجه البلد ولإساع آرائهم بطريقة تخلو من العنف. وسيكون النجاح أو الفشل في نهاية المطاف مسؤوليتهم هم في المقام الأول.

١١٥ - وسيكون بمثابة حجر الزاوية لإنجاز أي تقدم القيام بعملية مصالحة على نطاق الأمة تشمل جميع قطاعات المجتمع وتقترب بمجهد حقيقي لإنهاء مناخ الإفلات من العقاب، وهو المناخ السائد، وإنفاذ المسائلة الفردية. كما ينبغي كسر دوامة إيذاء المعارضين أو الانتقام منهم على يد من هم في السلطة باعتبار ذلك جهداً إضافياً لتوحيد المجتمع الهaitي المنقسم بشدة. وإن أهيب بجميع الأشخاص والزعماء في هايتي وقف دوامة العنف والإفلات من العقاب. ويجب تقديم جميع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان السابقة والخالية إلى العدالة.

١١٦ - ويبدو أن هايتي قد تغلبت، مع التحسن التدريجي للحالة الأمنية في أعقاب نشر القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات، على أسوأ مرحلة للأزمة التي مرت بها مؤخراً. وأود أنأشيد بالقوة المؤقتة لما تبذله من جهود لتحقيق الاستقرار للحالة الأمنية المنشطة ولاحتواء خطير عدم الاستقرار الماثل دوماً. ييد أنني أود أن أهيب بالقوة المؤقتة أن تتحذذ، فيما تبقى من فترة ولايتها، جميع التدابير الممكنة التي من شأنها أن تزيد من الإسهام في إزالة التهديدات الأمنية، وبخاصة فيما يتعلق بترع السلاح.

١١٧ - ولا تزال هايتي تعيش حالة طوارئ إنسانية مباشرة. وقد كانت الاستجابة الدولية للنداء العاجل الذي وجهته الأمم المتحدة في ٩ أذار/مارس ٢٠٠٤، أبطأ مما كان متوقعاً. وإن أدعو الجهات المانحة إلى الإسهام بصورة أكثر سخاءً من أجل تدبير مبلغ الـ ٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة اللازم للوفاء بالاحتياجات الإنسانية الملحة وإرساء أساس للإنعاش على مدى الأشهر الستة المقبلة. وستلزم أموال إضافية في المستقبل، لذا فإني أطلب إلى الدول الأعضاء أن تساند جهودنا. ويعودني أيضاً الأمل في أن تكون هايتي، بوصفها بلداً خارجاً من صراع، موضع اهتمام المؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق

بالاحتياجات العاجلة لسكانها. كما أحدث الجهات المانحة على تزويد منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية بالسبيل التي تمكّنها من تخطيط وتمويل المشاريع والأنشطة التي تتبع لها المشاركة بصورة هادفة وكاملة في المساعي المشتركة المرتبطة وفي العمل على المدى الأطول أيضا.

١١٨ - ولضمان تحقيق التنمية المستدامة في هايتي، يجب أن يكون هناك التزام سياسي ومالى طويل الأجل. ولهذا فقد شجعني دعوة مجلس الأمن المجتمع الدولي إلى العمل مع شعب هايتي في بذل جهد طويل الأجل ومتواصل لدعم الإصلاح والتنمية. ويتعين أن يكون تحركنا إلى الأمام في إطار من الشراكة، أولاً وقبل كل شيء مع سلطات هايتي وشعبها، ثم أيضاً مع شركاء مهمين آخرين في المنطقة، كمنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، فضلاً عن الشركاء الدوليين الآخرين، وخاصة أسرة الأمم المتحدة الأوسع. فالتحدي في هايتي له طابع يتعدّر معه على أية منظمة أو وكالة أن تتصدى له بمفردها. وإن أرحب، على وجه الخصوص، بالاستعداد الذي أبدته الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في ٣ آذار/مارس، للمشاركة في قوة الأمم المتحدة وفي الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية وإعادة بناء الاقتصاد والمجتمع المدني وإعادة تشكيل الهياكل والعمليات والمؤسسات الديمقراطية. كما أرحب بالاستعداد المعلن من منظمة الدول الأمريكية للعمل معنا بطريقة متكاملة. ولتحقيق هدفنا المشترك، ينبغي أن نستخلص معاً الدروس من المشاركة الماضية في هايتي وأن نسلم بأنه يتتعين علينا أن نكسر دوامة التشرُّد التي كانت سمة برامج المساعدة السابقة في هايتي.

١١٩ - إلا أن بحاجنا الحقيقي لن يكون إلا إذا كان الهايتيون أنفسهم ناجحين. وسيلزم أن يقدم المجتمع الدولي دعماً يقتضي لضمان عدم خروج جهود بناء الدولة في هايتي عن مسارها. وإن أناشد السلطات الهاييتية أن تستجيب لعرض المساعدة من المجتمع الدولي بأن يكون لديها التزام بالمساءلة، وبخاصة إزاء مواطنيها. والدروس المستفادّة من التجارب الماضية تظهر أيضاً أن المجتمع الدولي لا ينبغي له أن يمحّم عن وضع آليات تساعد في رصد وتقييم فعالية جهوده التي يبذلها بالاشتراك مع السلطات الهاييتية.

١٢٠ - وأخيراً، واستجابة لطلب مجلس الأمن، أوصي بإنشاء عملية متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار بالولاية والحجم والبنية المحددة في الفقرات ٦٨ إلى ١١١ من التقرير. وتنفيذها للولاية المقترحة، ستتألف البعثة من عدد أقصاه ٧٠٠ من الجنود و ٦٢٢ من أفراد الشرطة المدنية، منهم أفراد الوحدات الشرطية المشكّلة، فضلاً عن العدد اللازم من الموظفين المدنيين الدوليين والمحليين. وأنأشد الدول الأعضاء الوفاء بما أبدته من استعداد لتشكيل بعثة متابعة للأمم المتحدة بأن تلتزم بتقديم الموارد المالية والبشرية الازمة، بما فيها أفراد الشرطة

العسكرية والمدنية. وأرحب بمشاركة المنظمات الإقليمية، وبخاصة منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، داخل البعثة تعزيزاً لجهودنا الجماعية في هايتي. فالتحديات في هايتي متعددة، كما بين التقرير. ولذلك تكون مشاركة المجتمع الدولي فعالة في هايتي، فلا بد من أن تكون الاستجابة متعددة الأبعاد. وسيلزم لنجاح هذا المسعى أن يكون هناك اهتمام متواصل من جميع الشركاء، وبخاصة سلطات هايتي وشعبها.

